

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٣١

الجمعة، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

الحالة في الشرق الأوسط

1810726 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحالة في الشرق الأوسط بلغت حداً من الفوضى بات يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وتواجه المنطقة عقدة مستعصية حقيقية – منزلقات مختلفة تتشابك فيما بينها وتنشئ حالة شديدة التقلب محفوفة بمخاطر التصعيد والتشرذم والانقسام على مرمى البصر، مع تداعيات إقليمية وعالمية عميقة. نحن بصدد انقسامات متعددة.

أولها ذكرى الحرب الباردة. ولكن، توخياً للدقة، هي أكثر من مجرد ذكرى: فالحرب الباردة عادت لتطل من جديد، مع انتقام – ولكن مع الفارق. إذ أن آليات وضمانات إدارة مخاطر التصعيد التي كانت قائمة في الماضي على ما يبدو لم تعد موجودة.

ثانيا، هناك الشقاق الفلسطيني – الإسرائيلي.

ثالثا، هناك الانقسام السني – الشيعي، وهو بادي للعيان من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط. ومن المهم أن نلاحظ أن الانقسامات الدينية عادة ما تكون نتيجة تلاعب سياسي أو جيوستراتيجي.

وأخيرا، هناك طائفة واسعة من العوامل المختلفة – من المواقف المتعارضة بخصوص دور الإخوان المسلمين أو وضع الأكراد إلى التهديدات الجسيمة للطوائف التي تعيش في المنطقة منذ آلاف السنين وتشكل جزءا من التنوع الثري لمجتمعات الشرق الأوسط.

وتنعكس هذه الانقسامات العديدة في تعدد النزاعات التي تترابط بدرجات متفاوتة، والتي يرتبط العديد منها ارتباطا واضحا بخطر الإرهاب العالمي. ومن المحتمل أن يتخذ التصعيد العديد من الأشكال.

ونرى أن جراح النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ما زالت تتفاقم. وأسفرت أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في غزة عن سقوط الكثير من القتلى والجرحى بلا داع. وأكرر دعوتي إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في تلك الحوادث. كما أناشد الأطراف المعنية الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى سقوط مزيد من الضحايا، ولا سيما أي تدابير من شأنها تعريض المدنيين للأذى. وتلك المأساة تؤكد الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام، وصولا إلى حل الدولتين الذي سيمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش جنبا إلى جنب في سلام في دولتين ديمقراطيتين داخل حدود آمنة ومعترف بها. وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لدعم تلك الجهود.

وفي اليمن، نشهد أسوأ كارثة إنسانية في عالم اليوم. ولا يوجد سوى مسار واحد لإنهاء النزاع اليمني ومعالجة الأزمة الإنسانية: التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية من خلال الحوار الشامل للجميع بين الأطراف اليمنية. ويبذل مبعوثي الخاص، مارتن غريفيث، كل جهد ممكن لتيسير التوصل إلى هذه التسوية السياسية. وهو سيقدم إحاطة إلى المجلس في الأسبوع المقبل.

وفي ليبيا، أشجع جميع الأطراف على مواصلة العمل مع ممثلي الخاص، غسان سلامة، الذي ينخرط في العملية السياسية مع طائفة واسعة من المحاورين الليبيين في جميع أنحاء البلد بغية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لإنهاء النزاع الليبي.

إن حالة العراق تبين أن التقدم أمر ممكن إذا ما كان هناك التزام متضافر على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. ومع هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبعد التغلب على خطر التجزئة، يجب على حكومة العراق أن تركز الآن على إعادة الإعمار والإصلاح والمصالحة. ويحدوني الأمل في أن توطد الانتخابات المقبلة ذلك التقدم.

خلال المؤتمرين اللذين عقدا في باريس وروما مؤخرا، أكد المجتمع الدولي مجددا دعمه لسيادة لبنان واستقراره ولمؤسساته الأمنية التابعة للدولة. ومن الضروري تماما منع نشوب نزاع جديد بين إسرائيل وحزب الله، والذي يمكن أن يؤدي حتما إلى وقوع عدد أكبر بكثير من الضحايا والتسبب في دمار أكبر بكثير من الحرب الأخيرة. وأكرر التأكيد على الأهمية الحاسمة للعمل بشأن المبادئ والالتزامات الأساسية المتعلقة بلبنان، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، مثل القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وسياسة النأي بالنفس. وتتجلى مخاطر الروابط بالنزاع السوري في المواجهات الأخيرة بين إيران وإسرائيل في سورية.

إن سورية تمثل اليوم أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين. ونرى هناك مواجهات وحروبا بالوكالة، تضم العديد من الجيوش الوطنية وعددا من جماعات المعارضة المسلحة والعديد من الميليشيات الوطنية والدولية ومقاتلين أجانب من جميع أنحاء العالم ومنظمات إرهابية عدة. ومن البداية، شهدنا انتهاكات منهجية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بصفة عامة، في تجاهل تام لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى مدى ثماني سنوات طويلة، كابد الشعب السوري المعاناة تلو الأخرى. وأكرر التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. ويجب أن يكون الحل سياسيا من خلال محادثات الأطراف السورية في جنيف، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وتمشيا مع الجهود الدؤوبة التي يبذلها مبعوثي الخاص، ستافان دي ميستورا. فقد كابد السوريون سلسلة من الأهوال: الجرائم الفظيعة وعمليات الحصار والتجويع والهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية واستخدام الأسلحة الكيميائية والتشريد القسري والعنف الجنسي والتعذيب والاحتجاز والاختفاء القسري. والقائمة تطول.

وفي لحظة أمل، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، مطالبا جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية دون تأخير والالتزام بهدنة إنسانية دائمة. وللأسف، لم يتحقق مطلقا هذا الوقف للأعمال العدائية بصورة فعلية. وهذا هو المشهد القاتم في سورية اليوم.

وفي هذا المشهد، فإنني أشعر بالسخط إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وأكرر الإعراب عن إدانتي الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف من أطراف النزاع تحت أي ظرف من الظروف. إن استخدامها أمر بغيض وهو انتهاك واضح للقانون الدولي. وخطورة الادعاءات الأخيرة تتطلب إجراء تحقيق شامل، وذلك بمعرفة خبراء محايدين ومستقلين ويتصفون بالمهنية.

وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا دعمي الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثتها لتقصي الحقائق في إجراء التحقيقات اللازمة في تلك الادعاءات. وينبغي كفالة إمكانية الوصول الكامل للبعثة، دون أي قيود أو عوائق، للاضطلاع بأنشطتها. وألاحظ أن الحكومة السورية قد طلبت ذلك وأنها ملتزمة بتيسير هذا الأمر. والفريق الأول التابع لمنظمة حظر

الأسلحة الكيميائية موجود بالفعل في سورية؛ ويُنتظر وصول فريق ثان اليوم أو غدا.

ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى القيام بما هو أكثر من ذلك. وفي رسالة وجهتها إلى المجلس قبل يومين، أعربت، عقب انتهاء ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، عن

''خيبة أملي العميقة لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الاتفاق على آلية مكرسة لإسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية''.

وأود أن أكرر اليوم أنه لا بد من التقيد بقواعد مكافحة الأسلحة الكيميائية. وكما كتبت في نفس الرسالة:

فإن ''كفالة المساءلة عن أي استخدام مؤكد للأسلحة الكيميائية هي مسؤوليتنا، لا سيما تجاه ضحايا هذه الهجمات. فغياب المساءلة يشجع أولئك الذين يستخدمون هذه الأسلحة لأنه يجعلهم يشعرون بالاطمئنان إلى أنهم بمنأى عن العقاب. وهذا، بدوره، يؤدي إلى زيادة إضعاف القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ككل. وأحث جميع الدول الأعضاء على العمل بروح من المسؤولية في هذه الظروف الخطيرة؛

''وأناشد مجلس الأمن القيام بواجباته وعدم التوقف عن الجهود الرامية إلى الاتفاق على إنشاء آلية مستقلة وموضوعية ومحايدة ومُكرسة لإسناد المسؤولية في ما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. وأنا على استعداد لدعم هذه الجهود''.

إن تزايد التوترات وعدم القدرة على التوصل إلى حل توفيقي في إنشاء آلية للمساءلة يهددان بإشعال تصعيد عسكري كامل النطاق. وخلال اتصالاتي مع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، أعربت مجددا عن قلقي البالغ إزاء مخاطر المأزق الحالي وشددت على ضرورة الحيلولة دون خروج الحالة عن نطاق السيطرة.

وهذا هو بالضبط الخطر الذي نواجهه اليوم – أن تخرج الأمور عن نطاق السيطرة. ومن واجبنا المشترك منع ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته القيمة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته. إن مشاركته وتقييماته ولهجته الآمرة عن الحالة التي نشأت تتسم بأهمية بالغة. ونحن نتفق معه على أن هناك العديد من الجراح في الشرق الأوسط. بيد أن أهمها، وهو الجرح الأعمق حاليا، هي الحالة في سورية حيث أن أي انعكاسات سلبية لها ستترتب عليها آثار عالمية خطيرة.

قبل يومين، ترددتْ في جميع أنحاء العالم أصداء أنباء عن تهديد الولايات المتحدة بشن هجمات بالقذائف ضد الجمهورية العربية السورية. وتم تحذير الاتحاد الروسي أيضاً بالتحسب لهذه الهجمات. وأودّ أن أشير إلى أن قواتنا العسكرية موجودة في سورية بناء على دعوة من حكومتها الشرعية من أجل مكافحة الإرهاب الدولي. وإننا لا نزال نشهد الاستعدادات العسكرية الخطيرة لعملٍ غير مشروعٍ باستخدام القوة ضد دولة ذات سيادة في انتهاكٍ لقواعد القانونِ الدولي. ولا يقتصر الأمر على أن استخدام القوة يصطدم بميثاق الأمم المتحدة بل حتى التهديد باستخدامها هو أيضا كذلك، وهذا تماماً ما نشهده في البيانات والأعمال الأخيرة لواشنطن وبعض حلفائها. ويجري تصعيد الخطاب العدواني على جميع المستويات، بما في ذلك على

أعلى المستويات. وهنالك قوات وأصول عسكرية إضافية تابعة للولايات المتحدة وحلفائها تشق طريقها إلى الساحل السوري. ويبدو أن واشنطن تتجه، منفردة برأيها، نحو إطلاق سيناريو عسكري ضد سورية. ولا يمكن السماح بذلك. فتطورات كهذه ستكون محفوفة بعواقب وخيمة على الأمن العالمي، لا سيما بالنظر إلى انتشار وحدة عسكرية روسية في سورية.

وهناك أيضاً أولئك الذين ما فتئوا يراقبون هذه الأعمال التحضيرية الخطرة بموافقة ضمنية، معلنين أنهم يفهمون دوافع واشنطن أو يشاركون في التحريض بشكل مباشر، ليصبحوا بذلك شركاء محتملين في فعل من أفعال المغامرة العسكرية الطائشة. وهناك أشخاص في مجلس الأمن يحبون الحديث عن الدبلوماسية الوقائية. ونحن الآن، لسبب ما، لا نراهم أو نسمع منهم. لقد تم تحديد الأطراف المذنبة بسرعة ليس قبل إجراء أي تحقيق وحسب، بل حتى قبل التثبّت مما إذا كانت الحادثة المذكورة قد وقعت أصلا، ولكن من الواضح أنه لا يزال يتعين معاقبة هذه الأطراف. وسيتعين مساءلة أحد ما عن هذه التطورات المؤسفة وعن التدخلات السابقة التي اجتاحت العديد من البلدان في سنوات الأزمة والتي ترتبت عليها خسائر بشرية هائلة.

إن التجربة الأخيرة في العراق وليبيا شاهد على ذلك، حيث تُظهر، من بين أمور أخرى، أن موقف القادة الأمريكيين من مجلس الأمن قائم بشكل كبير على ملاءمته لهم. فهم يحتاجون إليه للتستر على أنابيب الاختبار التابعة لهم في العراق ومناطق حظر الطيران الليبية. وما يقدمونه لنا الآن هو أنبوبة اختبار افتراضية أخرى، وهي فارغة. والسلوك المتهور للولايات المتحدة وهي تدوس على القانون الدولي وعلى سيادة دولة أمر لا يليق بمركزها بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وهو ما يفترض أعلى درجة ممكنة من المسؤولية وبالتأكيد لا يعطيها الحق في قرع طبول الحرب، وهو حق غير معروف في قواعد السلوك الدولي.

فلماذا تواصل الولايات المتحدة تعذيب الشرق الأوسط، محرّضة على نشوب نزاع تلو الآخر وموقعةً بين دول المنطقة؟ من سيستفيد من الضربة المحتملة ضد الجيش السوري، الذي يتحمّل وطأة الحرب ضد الإرهاب ويحقق انتصارات كبيرة فيها؟ إننا نعلم علم اليقين أن متزعّمي الجماعات المسلّحة السورية قد صدرت لهم أوامر بشن هجوم بعد عمل عسكري محتمل. فهل تُشنّ هذه الموجة الأخيرة من الفوضى في الحقيقة لأجل ذلك وحسب؟

إن الذريعة هي الاستخدام المزعوم لمواد سامة في مدينة دوما السورية في ٧ نيسان/أبريل، وهو أمر لم يتم التأكد منه على نحو موثوق. فلم يعثر أخصائيونا على أي أثر لاستخدام المواد السامة. ولا يدري سكّان دوما بوقوع هجوم كهذا. ومصدر جميع الأدلة على الهجوم المزعوم هو القوى المناهضة للحكومة التي يصب هذا التطور في مصالحها. ولدينا أسباب وجيهة – بل لدينا معلومات – تفضي بنا إلى الاعتقاد بأن ما حدث هو استفزاز بمشاركة أجهزة استخبارات لعدد من البلدان. وما فتئنا نُصدر تحذيرات من ذلك لفترة طويلة من الزمن. إنه تكرار لسيناريو خان شيخون في نيسان/أبريل من العام الماضي.

لقد قالت الحكومة السورية، التي من الواضح أن هذا آخر شيء تحتاجه، إنها غير متورطة وأرسلت طلباً للتفتيش الفوري من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لموقع الحادثة المزعومة. ووفرت ضمانات أمنية بالاشتراك مع الجيش الروسي. وتباشر البعثة بالفعل عملها في سورية ونأمل أن تكون قادرة على إجراء تحقيق مستقل ونزيه حقا.

إن مجلس الأمن وحده هو الذي لديه السلطة على الصعيد الدولي لتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها وضد من فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وستواصل روسيا العمل الدؤوب والمنهجي من أجل تهدئة التوترات الأخيرة في العلاقات الدولية. واقترحنا اتخاذ قرار موجز يدعم بعثة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دوما، وهو المشروع الذي حالت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بصورة غير مسؤولة

دون اعتماده، ما يدلل على عدم اهتمامها بإجراء تحقيق. فالأمر الوحيد الذي تهتم به هذه الدول هو الإطاحة بالحكومة السورية، وعلى نطاق أوسع ردع الاتحاد الروسي. وذلك ماثل بوضوح في الأحداث السياسية الدولية والمحلية الأخرى القائمة على خدع لا أساس لها وعلى نظريات المؤامرة التي دائماً ما تتمحور حول الاتحاد الروسي.

فما الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه؟ بعد سنوات عديدة من النزاع الداخلي في سورية، أُعيد الاستقرار إلى مناطق هامة في البلد. والعملية السياسية تستعيد عافيتها وثمة مؤشرات على المصالحة الوطنية. وسُددت ضربة كبيرة للإرهابيين. ولم ننكر قط أن الولايات المتحدة ساهمت أيضاً بعض الشيء في تحقيق هذا الهدف المشترك، ولكنها احتفظت دائماً بأنواع معينة من الإرهابيين احتياطاً من أجل حربها ضد ما يُسمى النظام وللنهوض بأولوياتها الجيوسياسية في المنطقة.

تسألني زميلتي البريطانية دائماً عما تقوم به روسيا لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وجوابي هو أن بلدي هو الوحيد من الناحية العملية الذي يفعل شيئاً في هذا الصدد. فخلال عملية أستانا، تمت استعادة السلام في أكثر من ٢ ٥٠٠ من البلدات والقرى. وهذا لا يعني أنها أصبحت ضحايا للنظام، كما تسمي ذلك الولايات المتحدة، بل إن تلك البلدات والقرى أقامت بمساعدة روسيا وغيرها من الجهات الضامنة علاقات عادية مع السلطات المركزية في دمشق. وبدعم من الأمم المتحدة، عُقد بنجاح مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. كم عدد البلدات والقرى التي جلبت الولايات المتحدة إليها السلام؟ وكم عدد الجماعات التي أقنعتها بالانضمام إلى اتفاقات وقف إطلاق النار؟

وبغية كسر الجمود في حالة الغوطة الشرقية بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، أُجريت مفاوضات معقدة مع قادة الجماعات المسلحة، بمساعدة روسية. وتم بأمان إجلاء المسلّحين وأفراد أسرهم من المنطقة، وأُتيحت للمدنيين الفرصة أخيرا للتخلص من سنوات من الرعب. انظروا إلى فرحهم الحقيقي! إن تلك الصور موجودة ولكن وسائط الإعلام الغربية لا تعرضها. ولا تكترث الولايات المتحدة لمصير الأسرى لدى المسلّحين في الغوطة الشرقية الذين كانوا من مؤيدي الحكومة السورية. وعندما كان المسلّحون يتفاوضون مع السلطات السورية لتبادل الأسرى، ادعوا أنهم يحتجزون ما بين ٢ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ شخص. وقد تبين الآن أن الموجودين لديهم أقل بكثير.

الناس يموتون من المعاملة القاسية والأشغال الشاقة وهم يحفرون الأنفاق الهائلة لجلاديهم.

أعرب بعض أعضاء المجلس عن حزنهم لإرسال حُجّاجهم الملتحين إلى سورية في رحلات سياحية مجانية. ولم يفوتوا أي فرصة للصراخ والعويل على محنة مئات الآلاف من الناس في الغوطة الشرقية المحاصرة. والآن، هؤلاء الناس بحاجة إلى المساعدة لاستعادة الحياة الطبيعية، غير أن أعضاء المجلس هؤلاء لم يعودوا آبهين لأن المنطقة أصبحت تحت سيطرة الحكومة. وستكون الآن مناقشات غير سارة بشأن الحصار في الفوعة وكفريا. متى كانت آخر مرة وصلت فيها قافلة إنسانية إلى هناك؟ بل متى آخر مرة استوضح فيها أعضاء المجلس عن ذلك؟ لا بد لأحد من أن يرد على تدمير التحالف للرقة.

هذه تطورات خطيرة وتنطوي على أثار بعيدة المدى بالنسبة للأمن العالمي. في هذه الحالة تقع المسؤولية بكاملها على عاتق الولايات المتحدة وحلفائها. للأسف أوروبا القديمة لا تزال تفقد احترامها وهيبتها. ونحض قادة تلك الدول على إعادة النظر في موقفهم، والعودة إلى حظيرة القانون الدولي وعدم قيادة العالم إلى حافة الهاوية. ولا بد لنا من السعي بسرعة إلى إيجاد طريقة سلمية ببذل الجهود الجماعية. إن الاتحاد الروسي مستعد للاشتراك في تعاون متكافئ مع جميع الشركاء لحل المشاكل التي قد تنشأ عن طريق الحوار. وسيظل تركيزنا منصبا

على إيجاد تسوية سلمية للصراع الدائر في سورية، تسوية تستند إلى القانون الدولي. وسنواصل العمل بهمة لتحقيق تلك الغاية، ونهيب بجميع الشركاء أن يحذوا نفس الحذو.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بدأت الاستماع إلى صديقي الروسي استجابة له، بيد أن ما روعني قدرته على قول ما قاله من دون أن تدل ملامح وجهه على ما يدور في خلده حقا.

تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في ظل ظروف غريبة حقا. لقد طلب الاتحاد الروسي منا أن نناقش ما يسميه تهديدات من طرف واحد تتعلق بسورية. والغريب في الأمر أن روسيا تتجاهل الخطر الحقيقي الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين الذي جمعنا هنا كلنا. وتتجاهل روسيا مسؤوليتها الانفرادية عن كل ذلك. وما ينبغي لنا أن نناقشه اليوم هو استخدام الأسلحة الكيميائية المميتة في قتل المدنيين السوريين الأبرياء. ذلك انتهاك صفق وبشع للقانون الدولي في عالم اليوم. إنه انتهاك لجميع المعايير الأخلاقية. إنه ينتهك التوافق الدولي الطويل الأمد ومفاده أن الأسلحة الكيميائية تمثل شرا فريدا.

قتل الكلور، وغاز الخردل وغيرهما من الأسلحة الكيميائية ٩٠ ٠٠٠ شخص وجرحا أكثر من مليون أثناء الحرب العالمية الأولى. وصف الجندي الكندي أ. ت هانتر في كتابه ”كندا في الحرب العالمية الكبرى“ الأسلحة الكيميائية كما يلي:

”كانت سحابة الغاز تتجمع مثلها كمثل موجة كثيفة القت بظلالها على الخنادق. ثم تحول الفضول السلبي للكشف عن أمر تلك السحابة إلى معاناة كبيرة، تمثلت في الشعور بحرقة في الرأس، والشعور بوخز إبَر حمر ساخنة تضرب في الرئتين، وطوق خانق للأنفاس يضغط بشدة على الحناجر. لقد سقط كثيرون وماتوا على الفور. أما الآخرون فكانوا يلفظون أنفساهم وكانوا يلوحون بأيديهم المفتوحة على عرضها، ويشهقون بألم، وفروا بشكل جنوني عبر القرى والمزارع وعبر المدينة نفسها، ودبوا الرعب في قلوب من تبقى من السكان المدنيين، وامتلأت الطرق بالفارين من كلا الجنسين ومن جميع الأعمار.“

إن استعمال الأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى لم ينجم عنه أكبر عدد من الإصابات ولكنه كان مخيفا للغاية. في الحرب العالمية الثانية استخدمت الأسلحة الكيميائية على نطاق صناعي ضد المدنيين، مما أسفر عن أسوأ إبادة جماعية في تاريخ البشرية، حيث أحيت الولايات المتحدة بالأمس ذكرى ضحايا الهولوكوست. وهذا هو ما يجمعنا هنا اليوم. وهذا هو ما تدور حوله الأسلحة الكيميائية. لذلك يجب ألا نظل صامتين إزاء الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في عصرنا هذا.

لقد تمثل أول رد على جميع هذه الوفيات والإصابات في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية وأكثر من ذلك. وفي وقت لاحق تم في عام ١٩٩٣ التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. تلك الاتفاقية. وتلزم جميع الأطراف تحت أي ظرف من الظروف بعدم:

”استحداث الذخائر العنقودية أو إنتاجها أو حيازتها بأي طريقة أخرى أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي كان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة“.

وتحظر الاتفاقية أيضا على جميع الأطراف مساعدة أي أشخاص متورطين في تلك الأنشطة. إن الولايات المتحدة دولة طرف في الاتفاقية. وروسيا أيضا طرف في تلك الاتفاقية. بل جميع الأعضاء حاليا في مجلس الأمن أطراف في الاتفاقية. وحتى نظام الأسد، تعهد بالتقيد بالاتفاقية، لذلك من الناحية النظرية، كلنا جميعا نتفق بأن المبدأ الأساسي على المحك اليوم. أما الآن وقد رسخنا ما اتفقنا عليه جميعا، فعلينا أن نسأل أنفسنا ما الذي ينبغي لنا أن ندينه اليوم. وينبغي لنا أن نناقش الأفعال التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة من الزمن. ولا ينبغي أن ندين بلدا

أو مجموعة من البلدان تحلت بالشجاعة لتهب دفاعا عن هدفنا المشترك المبدئي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وبدلا من ذلك، علينا أن ندين البلد الذي عمل من جانب واحد لمنع مجلس الأمن من دعم ذلك الهدف.

من هو العضو في المجلس الذي يظهر النزعة الانفرادية عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية؟ روسيا وحدها هي التي تقف في طريق أي شيء للدفاع عن استخدامات النظام السوري للأسلحة الكيميائية في العديد من الحالات. إنها روسيا وحدها التي قتلت آلية التحقيق المشتركة، التي مكنت العالم من ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. إنها روسيا وحدها التي استخدمت حقها في النقض ست مرات للحيلولة دون إدانة استخدام الأسد للأسلحة الكيميائية. إنها روسيا وحدها التي استخدمت حقها في النقض ١٢ مرة لحماية نظام الأسد. ومما يزيد الطين بلة، أن روسيا وحدها التي وافقت على أن تكون الضامن لإزالة جميع الأسلحة الكيميائية في سوريا. فلو عملت روسيا على الوفاء بالتزامها، لما كانت هناك أي أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية، لما كنا هنا اليوم. هذا هو السجل الروسي في الانفرادية. إنه سجل أدى إلى ازدراء جميع المعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. لا ينبغي أن تكون جلسة اليوم حول ما يسمى بالتهديدات الانفرادية، بل بالأحرى حول تعدد الإجراءات التي اتخذتها روسيا والتي أوصلتنا إلى هذه النقطة.

لم يتخذ رئيسنا قراره بعد بشأن الإجراءات المحتملة في سوريا، بل ينبغي للولايات المتحدة وحلفائها أن تقرر كيفية التصرف في سوريا، وسيكون ذلك التصرف دفاعا عن المبدأ الذي نتفق عليه جميعا. وسيكون دفاعا عن المعيار الدولي الأساسي الذي يعود بالفائدة على جميع الدول. فلنكن واضحين، إن آخر مرة استخدم فيها الأسد الغاز السام ضد أهالي دوما لم يكن المرة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو حتى التاسعة والأربعين لاستخدام الأسلحة الكيميائية. تقدر الولايات المتحدة بأن الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية في الحرب السورية ما لا يقل عن ٥٠ مرة. أما التقديرات العامة فهي عالية، زهاء ٢٠٠ مرة.

في الأسابيع التي تلت هجوم الأسد بغاز السارين في نيسان/أبريل الماضي الذي أدى إلى مقتل حوالي ١٠٠ شخص، من بينهم العديد من الأطفال، واستخدم النظام غاز الكلور مرة واحدة على الأقل، وربما يصل إلى ثلاث مرات في المنطقة نفسها. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وعندما انتهت ولاية آلية التحقيق المشتركة، هاجم النظام شعبه مرة أخرى بغاز السارين في ضواحي دمشق.

وفي كانون الثاني/يناير، استخدم الأسد ما لا يقل عن أربعة صواريخ معبأة بالكلور في دوما، ثم ضرب مرة أخرى، في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. وبفضل روسيا، لم تكن هناك أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة لتحديد المسؤولين عن ذلك. ولكننا نعلم من فعل ذلك؛ ويعرف حلفاؤنا من فعل ذلك. ويمكن لروسيا التذمر بالقدر الذي تريد بشأن الأخبار الزائفة، ولكن لا أحد يصدق أكاذيبها وأعمال التستر لديها. كان من المفترض إن تضمن روسيا ألا يستخدم الأسد الأسلحة الكيميائية، لكنها فعلت العكس تماما.

ويجب على العالم ألا يقبل بشكل سلبي استخدام الأسلحة الكيميائية بعد ما يقرب من قرن من حظرها. إن كل ما تمثله الأمم المتحدة يجري تحديه بشكل صارخ في سورية، بمساعدة من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس. وستتضرر جميع الدول والشعوب إذا سمحنا للأسد بالانتظام في استخدام الأسلحة الكيميائية. إن الذين يتصرفون لانتهاك حظر الأسلحة الكيميائية هم من يستحقون إدانتنا. ومن يعملون للدفاع عنه يستحقون تأييدنا. وستواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها الدفاع عن الحقيقة، والمساءلة، والعدالة وإنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية وأقدر جهوده الدؤوبة لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الحالة الراهنة في سورية محفوفة بالمخاطر. ويقف البلد على مفترق طرق بين الحرب والسلام، وتتابع الصين التطورات هناك بقلق شديد. ويثير قلقنا البالغ احتمال تصاعد التوترات. وتتمثل الأولوية الملحة الراهنة في البدء بتحقيق شامل وموضوعي ومحايد في الحوادث ذات الصلة بغية التوصل إلى استنتاجات ذات حجية.

وقد دعت الصين باستمرار لصالح التسوية السلمية للمنازعات، وعارضت روتينية استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. إن اتخاذ إجراءات عسكرية انفرادية بالالتفاف على مجلس الأمن يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويناقض القواعد الأساسية المكرسة في القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية.

ولا بد من الاحترام التام لسيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ إننا ندعو الأطراف المعنية إلى الالتزام بالهدوء، وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن أي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع، وحلّ هذه المسألة سلميا من خلال التشاور والحوار. وتعتقد الصين أنه لا يوجد حل عسكري للمسألة السورية؛ إن المخرج الوحيد هو التوصل إلى تسوية سياسية. والصين تؤيد الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور فعال في الحفاظ على سلطة المنظمة ومجلس الأمن التابع لها ومكانتهما.

وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية بثبات، والمحافظة على المسيرة بلا كلل بغية تسوية المسألة السورية سياسيا، وإفساح المجال الكامل لدور الأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الرئيسي، من أجل حل المسألة السورية بدون تأخير وبصورة شاملة، وعادل وملائمة، تماشيا مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتتوق شعوب العالم للسلام وتعارض الحرب. إن للحالة في سورية تداعيات على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم بأسره، فضلا عن مصداقية المجلس وسلطته. وفي هذه المرحلة الحرجة، يجب على المجلس بحق أن يؤدي مسؤوليته المقدسة المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة؛ وأن يتصرف تماشيا مع ما يمليه عصرنا؛ وأن يبني توافقا في الآراء ووحدة في الموقف، وأن يبذل قصارى جهده للحفاظ على السلام؛ وألا يدخر وسعا في جهوده الرامية إلى منع الحرب؛ وأن يرتقي إلى مستوى ثقة المجتمع الدولي وتوقعاته.

إن الصين هي دائما أحد بناة السلام العالمي، والمساهمين في تحقيق التنمية العالمية والمدافعين عن النظام الدولي. والصين على استعداد لمواصلة الجهود الحثيثة لصون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم بأسره، بروح من المسؤولية أمام التاريخ وشعوب العالم.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

إننا نجتمع اليوم للتصدي للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين التي نشأت نتيجة للحالة في سورية، بعد ستة أيام من وقوع أحدث مذبحة بالأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل.

ولمدة سبع سنوات، شكلت الحالة في سورية، بدون شك، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة. وقام مجلس الأمن نفسه بتجسيد هذا بالإجماع في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عندما تم اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في أعقاب الهجمات بالأسلحة الكيميائية المروعة التي وقعت في الغوطة الشرقية. وعرف العالم آنذاك للمرة الأولى ومع شعور بالرعب عن الوفيات المتصلة بالأسلحة الكيميائية ذات الأثر الواسع النطاق في سورية.

ولمواجهة الذين يسعون إلى بث البلبلة، وذهبوا إلى حد اتهام أبناء الشعب السوري بأنهم استخدموا الغاز ضد أنفسهم؛ والذين يشيرون إلى نظريات المؤامرة؛ والذين يسعون بصورة منهجية إلى تدمير آلياتنا لاتخاذ إجراءات تتعلق بالأسلحة الكيميائية في سورية، يجب علينا أن نعود إلى الحقائق البسيطة. لقد أصبحت الأزمة السورية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ويتعلق هذا التهديد بالاستخدام المتكرر والمنظم والمنهجي للأسلحة الكيميائية من جانب نظام بشار الأسد، الذي ارتقى مرة أخرى إلى مستويات جديدة من الرعب بهجمتين تم ارتكابهما بدوما في ٧ نيسان/أبريل الماضي. وقد أودت هاتان الهجمتان بحياة العشرات من الأشخاص على الأقل وتسببت بجرح مئات آخرين. وسيظل كثير من الجرحى يعانون طوال حياتهم من الالتهابات الخطيرة في الجهازين التنفسي والعصبي الناجمة عن المواد الكيميائية المستخدمة.

ومما لا شك فيه مرة أخرى أن دمشق مسؤولة عن هذا الهجوم. إن الوقائع التي جمعت في الميدان، والأعراض التي بدت على الضحايا، وتعقد معالجة المواد المستخدمة، وتصميم قوات النظام إخضاع آخر جيوب المقاومة في دوما، بأسرع ما يمكن، باستخدام كل الوسائل المتاحة لها، جميعها تشير إلى ذلك.

وهذه طريقة عمل معروفة وموثقة، نظرا لأن الآلية المستقلة التي تم إنشاؤها بمبادرة من مجلس الأمن، ووضعت بالفعل أربع مرات على الأقل منذ عام ٢٠١٥، وجدت أن نظام دمشق قد استخدم أسلحة كيميائية في سرمين وتلمنس وقميناس وخان شيخون – وهي آلية التحقيق التي قرر أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إسكاتها بالقوة.

إن سياسة الأسلحة الكيميائية التي ينتهجها نظام بشار الأسد من أخطر الانتهاكات لجميع القواعد التي تضمن أمننا الجماعي. وهي أولا وقبل كل شيء تمثل انتهاكا لجميع الالتزامات الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسورية طرف فيها.

ثانيا، تشكل انتهاكا لأسس القانون الدولي الإنساني، وهي مبادئ التمييز والحيطة والتناسب.

ثالثا، تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة: القرارات ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، وبالتالي، فهي انتهاك للالتزامات الواقعة على عاتق سورية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، الذي حُظر في ١٩٢٥ بموجب بروتوكول جنيف، جريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد وصف الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠١٣ استخدام الأسلحة الكيميائية بأنه جريمة ضد الإنسانية.

وتلك الحرب الكيميائية هي أداة لتسريع السياسة المتعمدة المتمثلة في الإخضاع عن طريق الإرهاب، والتي تسببت على مدار سبع سنوات في وفاة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وفي التدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية والصحية في مناطق بأكملها وفي النزوح الجماعي للاجئين والمشردين وأدت إلى إذكاء الإرهاب الدولي. إن هذه الصورة المخيفة تشكل أحد أفدح التهديدات للسلم والأمن الدوليين في العصر الحديث. وهي أيضا بمثابة سجل لأولئك الذين يستمرون، خلافا لما كان متوقعا، في دعمها.

سأضطر مرة أخرى إلى توضيح ما هو واضح: إذا كانت سورية مستمرة في استخدام المواد السامة للأغراض العسكرية، فإن ذلك يرجع إلى احتفاظها بالقدرة على استخدامها وتصنيعها، بما يتعارض مع التزاماتها الدولية ومع الضمانات التي قدمتها روسيا في إطار الاتفاق الروسي الأمريكي لعام ٢٠١٣ ومع قرارات مجلس الأمن.

لقد مرت بالفعل عدة سنوات منذ أن أبلغتنا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالشكوك الرئيسية المتبقية حول صدق الإعلان الأولي الذي قدمته سورية إلى المنظمة في عام ٢٠١٣.

ولم يتم الرد على العديد من أسئلة المنظمة وطلباتها للحصول على وثائق. ولم تقدم سورية قط تفسيرا مرضيا لاكتشاف المفتشين لمواد وقدرات لم تعلنها سورية مطلقا. ورأينا استخدام هذه القدرات مرة أخرى في ٧ نيسان/أبريل لقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين وترويع الناجين من أجل توطيد استعادة النظام السوري للسيطرة نهائيا على دوما.

وخارج سورية، يؤثر الإفلات من العقاب السائد منذ ٢٠١٣ على نظام عدم الانتشار الكيميائي بأكمله، وكذلك على النظام الأمني برمته الذي بنيناه بشكل جماعي منذ الحرب العالمية الثانية. وأعضاء مجلس الأمن مُكلفون بحماية إرث الأمن الجماعي هذا، الذي بُني لحماية الأجيال القادمة من أعمال العنف التي اندلعت إبان نزاعين عالميين. والسماح بأن يصبح استخدام الأسلحة الكيميائية أمرا عاديا دون التصدي له يعني إخراج مارد الانتشار من القمقم. وسيكون ذلك بمثابة نكسة رهيبة للنظام الدولي، سندفع ثمنها كلنا.

ولذلك، فإن مجلس الأمن، الذي يعهد إليه ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره، محق تماما في اجتماعه اليوم. والمجلس أكثر من محق في الإشارة مرة أخرى إلى انتهاك القانون الدولي وقراراته، واستمرار هذا التهديد الأكيد للسلم والأمن الدوليين. وهو أكثر من محق عندما يقوم على وجه الاستعجال بإنشاء آلية لإسناد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية، وقد أتيحت تلك الفرصة للمجلس دون جدوى مرة أخرى يوم الثلاثاء (انظر S/PV.8228) من خلال مشروع القرار الأمريكي (S/2018/321).

إن المجلس أكثر من محق في القيام بما تعهد بالقيام به، أي اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن في مواجهة الفظائع الجماعية المرتكبة في سورية، تم شل حركة المجلس على مدار عدة سنوات بسبب استخدام روسيا المتكررة لحق النقض. لقد استخدمت روسيا حق النقض ضد ١٢ مشروع قرار بشأن سورية، بما في ذلك ستة مشاريع حول المسألة الكيميائية وحدها. ولم يكن لحق النقض هذا أي هدف سوى حماية السلطات السورية وضمان ترسيخ نظام الإفلات من العقاب في تحدٍ لجميع المعايير الدولية. ولكي تتمكن روسيا من الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، اختارت عمدا التضحية بقدرة المجلس على التصرف، والتي تشكل أهم أداة لأمننا الجماعي. وحصلنا على دليل على ذلك مرة أخرى يوم الثلاثاء الماضي.

وفي ٧ نيسان/أبريل، انضمت دوما إلى إيبري وحلبجة وخان شيخون في سلسلة المجازر الكيميائية. وأنا أقول رسميا إن النظام، من خلال قراره استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، قد بلغ نقطة اللاعودة في ٧ نيسان/أبريل. وستتحمل فرنسا مسؤوليتها عن وضع حد لتهديد لا يطاق لأمننا الجماعي وعن ضمان احترام القانون الدولي في نهاية المطاف وكذلك التدابير التي اتخذها مجلس الأمن على مدار سنوات.

إن هجوما كيميائيا مثل هجوم دوما، الذي شهد إطلاق غاز سام على آخر سكان منطقة محاصرة، حتى وهي على وشك السقوط، وحتى أثناء تفاوض آخر المقاتلين على استسلامهم، يشكل ذروة العبث. إن هذا هو ما وصلنا إليه بعد سبع سنوات من حرب النظام ضد شعبه. وهذا هو الوضع الذي يجب على العالم أن يتصدى له بصورة قوية وموحدة وحازمة. وهذه هي مسؤوليتنا اليوم.

وسيكون من الضروري أيضا مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة، وعلى نطاق أوسع، بالنسبة للمسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة في سوريا. وفرنسا ملتزمة تماما بهذا المسعى. وهذا هو الغرض من الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أطلقناها في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. كما سنواصل دعم ومساعدة جميع الآليات الدولية في عملها للتحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في سورية.

وبالإضافة إلى الملف الكيميائي، يجب أن تتوقف الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني دون إبطاء. وقد طالبنا نحن أنفسنا بذلك باتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع، وهو القرار الذي تم إحباطه في اليوم التالي لاعتماده من خلال استئناف النظام لعمليات القصف، بدعم نشط من حلفائه، بمن فيهم أولئك الموجودون داخل المجلس والذين كانوا قد وافقوا على الهدنة. إن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لم يفقد أيًا من أهميته، بل على العكس تمامًا – يجب إتاحة إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني لمساعدة السكان المنكوبين في جميع أنحاء الإقليم. ومن الضروري والعاجل أن تصل القوافل الإنسانية إلى الغوطة الشرقية بأمان، وأن يتسنى حماية المدنيين الذين يفرون من الأعمال العدائية أو الذين يحتاجون إلى العلاج الطبي.

أخيراً، لا يمكننا حل الأزمة السورية بشكل مستدام إلا في إطار الحل السياسي وعلى أساس التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي ظل هذه الظروف وحدها، يمكن وضع حد لمعاناة الشعب السوري والقضاء على الإرهاب والعمل معا من أجل استقرار الشرق الأوسط. إننا ندعو إلى إيجاد حل سياسي منذ سبع سنوات. وآمل أن يقوم أولئك الذين يتشاطرون قلقنا اليوم إزاء عواقب الأزمة السورية بإرغام النظام في نهاية المطاف على قبول الدخول في المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن نسمح بانتهاك أبسط القيم والمعايير الإنسانية، مثل تلك المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة، والاستخفاف بها أمام أعيننا دون رد فعل. ويجب الدفاع عن تلك القيم والمعايير وحمايتها. وهذا هو سبب التزامنا باستعادة الحظر الكامل على الأسلحة الكيميائية المنصوص عليه في إطار الاتفاقيات الدولية، وبالتالي تعزيز سيادة القانون. وهذه مسؤولية تقع على عاتق أولئك الذين يؤمنون، مثل فرنسا، بتعددية الأطراف الفعالة التي تقودها أمم متحدة تحظى بالاحترام.

يجب أن نوقف التصعيد الكيميائي السوري. ولا يمكننا أن نسمح لدولة ما أن تتحدى المجلس والقانون الدولي في نفس الوقت. إن قدرة دمشق على انتهاك جميع معاييرنا تشكل تهديداً للأمن الدولي. فلنضع حدا لذلك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): قدم الأمين العام قائمة بالأخطار المحدقة بالشرق الأوسط، بما في ذلك غزة واليمن والعراق. ولا يعني أنني سأركز على سورية اليوم، على غرار المتكلمين الآخرين، عدم احترامي لتلك المسائل. وستكون المملكة المتحدة على استعداد لتكريس كل طاقتها لتلك القضايا الأخرى عندما يحين الوقت.

ترجع الحالة التي نواجهها اليوم وسبب وجودنا في مجلس الأمن بشكل كامل وحصري إلى استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري، على الأرجح من قبل النظام السوري، ليس مرة واحدة فقط، بل باستمرار وإصرار على مدى السنوات الخمس الماضية. إن أعلى درجة من المسؤولية، على حد تعبير السفير الروسي، هي في الواقع ما يتعين على المجلس، ولا سيما أعضائه الخمسة الدائمين، التحلي به. ومن واجبنا الاضطلاع بهذه المسؤولية.

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني مؤخرا، وخلص إلى أن نظام الأسد له سجل في استخدام الأسلحة الكيميائية، ومن المرجح إلى حد كبير أن يكون النظام هو المسؤول عن الهجوم الذي وقع يوم السبت. وذلك مثال آخر على اضمحلال القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، كما أوضح زميلاي الفرنسي والأمريكي، وهو أمر مقلق للغاية. غير أن الأهم من ذلك أنه لا يمكن السماح بأن يمر استخدام الأسلحة الكيميائية دون اعتراض. وقد اتفق مجلس الوزراء البريطاني على ضرورة اتخاذ إجراءات للتخفيف من المعاناة الإنسانية ولردع نظام الأسد عن مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية. وسنواصل العمل مع أصدقائنا وحلفائنا لتنسيق استجابة دولية، تحقيقا لتلك الغاية.

لقد أشار الأمين العام إلى الحرب الباردة. إن الحرب الباردة، بطبيعة الحال، جرى احتواؤها بفضل التعاون بين الشرق والغرب. وكنا نقف مع روسيا على نفس الجانب. ففي نيسان/أبريل ١٩٤٥، حررت روسيا فيينا في إطار جهودنا المشتركة لإحلال السلام في أوروبا. وفي عام ١٩٩٥، أيدت اتفاقات دايتون في إطار جهودنا المشتركة لتحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ولكن في عام ٢٠١٨، يرفض الروس العمل معنا على إحلال السلام في سورية.

وعوضا عن ذلك، فقد عزت آلية التحقيق المشتركة، منذ الهجوم الأول على الغوطة واستخدام الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣، استخدام غاز الخردل في مناسبتين إلى تنظيم داعش واستخدام الكلور في ثلاث مناسبات إلى النظام السوري واستخدام غاز السارين مرة واحدة إلى النظام السوري، وذلك قبل الهجوم الأخير. وكما بين زميلي ممثل فرنسا، فإن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا أطراف ذوو سمعة حسنة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن أعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وندعمها وندعم بعثتها لتقصي الحقائق. وكنا سنتمكن من إيفاد بعثة تحقيق لو أن روسيا وبوليفيا لم تعرقلا ذلك الجهد في المناقشات التي أجراها مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.8228).

إن سورية هي الحلقة الأخيرة في مسلسل خبيث لتجاهل روسيا للقانون الدولي وعدم احترامها للمؤسسات الدولية التي أنشأناها معا للحفاظ على أمننا الجماعي. ويتضح ذلك مما قامت به في جورجيا قبل ١٠ سنوات ومن حادث طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 ومن الهجوم الذي وقع في سالزبري، الذي سنعود إليه في الأسبوع المقبل.

ولأكرر ما قلته في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي. إن حكومة بلدي والشعب البريطاني ليسا من كارهي روسيا. وليست لدينا خصومة مع الشعب الروسي. فنحن نحترم روسيا كبلد. ونفضل إقامة علاقة مثمرة مع روسيا، ولكن أعمال روسيا هي التي أدت بنا إلى هذه الحالة.

إن ما حدث في سورية حتى الآن يشكل في حد ذاته انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. فلا يمكن إعلاء شأن أو خدمة أي مقصد من مقاصد الميثاق أو مبدأ من مبادئه باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد مدنيين أبرياء. وعلى العكس من ذلك: فإن الوقوف متفرجين وتجاهل متطلبات العدالة والمساءلة والمحافظة على نظام عدم الانتشار يعني وضع أمننا جميعا – وليس أمن الشعب السوري فحسب – تحت رحمة الاستخدام الروسي لحق النقض. ونحن لن نضحي بالنظام الدولي الذي بنيناه بصورة جماعية من أجل رغبة روسيا في حماية حليفها بأي ثمن.

لقد بين السفير الروسي ما تقوم به روسيا على أرض الواقع في سورية. وكان يعتقد أنه قد لا أرتاح لسماع ذلك. بيد أنه ليس من غير المريح بالنسبة لي أن أشير إلى أن روسيا استجابت لنداء الأمم المتحدة بتقديم ٥,٥ ملايين دولار. فقد تبرعت المملكة المتحدة بـ ١٦٠ مليون دولار، وهذا جزء من مساهمة بلغ مجملها ٣,٥ بلايين دولار. إنه ليس من غير المريح بالنسبة لي أن أقول ذلك؛ وقد يكون من غير المريح للسفير الروسي أن يسمع ذلك.

وتساءل السفير الروسي كذلك عن أسباب عدم انضمامنا إليهم في محاولة تحقيق الاستقرار وإحلال السلام في سورية. لقد حاولنا. وحاولنا، بالفعل، جاهدين دعم ستافان دي ميستورا في تحريك عملية جنيف السياسية، وسنواصل فعل ذلك. ولكننا لا ننضم إلى روسيا لأن جهودها، للأسف، لم تكن لمحاولة إعادة بدء عملية جنيف. فقد كانت جهودها، عوضا عن ذلك، لدعم سورية في استخدام الأسلحة الكيميائية وقصف الشعب السوري. وفي المنطقة المعروفة باسم التيفور، ساعدوا النظام على تحرير هذه المنطقة غير أنهم غفلوا عنها وأعادت داعش الاستيلاء عليها. واستعادوها مرة أخرى، ولكن للأسف،

تمكن المقاتلون الأجانب من إعادة تثبيت أنفسهم فيها. وهذا ليس تخفيفا للتوترات. ولا هذا بالتقدم السياسي. هذا تشويه جسيم من قبل روسيا لما يحدث بالفعل على أرض الواقع.

إن الظروف التي نواجهها اليوم استثنائية حقا. وقد بين زميلاي من الولايات المتحدة وفرنسا بتفصيل كبير قائمة الأشياء المروعة التي تحدث للشعب السوري. وهذه القائمة تمس صميم الغرض من اتفاقيات جنيف ونظام عدم الانتشار والأمم المتحدة ومجلس الأمن. إن ما تفعله روسيا باستخدامها حق النقض ضد قراراتنا ولدعم الأعمال التي يرتكبها النظام السوري ضد شعبه ليس خطيرا فحسب. إنه ضار بأمننا في نهاية المطاف. بل إنه يسمح لتنظيم داعش بإعادة تأسيس نفسه. وهذا أمر نعتقد أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتفاديه.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى جهوده وعلى مساعيه الحميدة.

بدأت تظهر مرة أخرى تقارير مفزعة في نهاية الأسبوع الماضي عن مزاعم باستخدام أسلحة كيميائية في سورية، في دوما هذه المرة، مع ورود تقارير تفيد بوقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين. وشعرنا، مثلنا مثل الكثيرين غيرنا، بالجزع إزاء هذه الادعاءات الخطيرة للغاية، ودعونا إلى إجراء تحقيق فوري ومحايد وشامل لإثبات الوقائع. ونرحب، في ذلك الصدد، بأنه تم إيفاد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي نؤيدها تأييدا تاما، إلى سورية. ويجب الآن كفالة إمكانية الوصول التام والتعاون من قبل جميع الأطراف.

وأكرر مرة أخرى أن السويد لن تدخر أي جهد لمكافحة استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية من جانب الدول أو الجهات من غير الدول في أي مكان من العالم. ونحن ندين إدانة قاطعة وبأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في سورية. فذلك انتهاك خطير للقانون الدولي، وهو يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، واستخدام هذه الأسلحة في النزاعات المسلحة هو جريمة حرب. ويجب صون النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، الأمر الذي يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال تعددية أطراف حقيقية وتوافق دولي واسع في الآراء.

ونشاطر الكثيرين في هذه القاعة مشاعر الغضب والإحباط إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. ولا يمكننا أن نقبل بالإفلات من العقاب.

لقد دخل النزاع في سورية عامه الثامن، ونحن نمر بلحظة محفوفة بالمخاطر. ونتشاطر تماما القلق البالغ الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن مخاطر المأزق الحالي والحاجة إلى تجنب تصاعد الحالة وخروجها عن نطاق السيطرة وإلى إيلاء مزيد من الاهتمام للانقسامات والتوترات والتصدعات في المنطقة، كما بينها الأمين العام، مرة أخرى، في هذا الصباح.

ونظل نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء عجز مجلس الأمن عن الاتفاق والمضي قدما في تنفيذ استجابة كبيرة وسريعة وموحدة ردا على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونأسف أسفا شديدا لأن روسيا استخدمت حق النقض مرة أخرى ومنعت المجلس من اتخاذ إجراء في هذا الأسبوع (انظر S/PV.8228). وقد حاولنا، خلال الأيام القليلة الماضية، ضمان النظر بشكل جدي في جميع الوسائل السلمية للاستجابة. ونعمل بلا كلل لكفالة أننا لم نترك سبيلا إلا وطرقناه في سياق الجهود الرامية إلى إيجاد وسيلة للمضي قدما في مجلس الأمن. وقد عرض الأمين العام دعم هذه الجهود من خلال مساعيه الحميدة، وهي فرصة ينبغي اغتنامها. ولذلك السبب، عممنا أمس مقترحا آخر يطالب بأربعة أشياء.

أولا، إنه يدين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية، ويعرب عن القلق إزاء حادثة دوما

المزعومة في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، لأن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ثانيا، يطالب المقترح بتوفير إمكانية الوصول الكامل لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق والتعاون معها بصورة تامة، لأننا بحاجة إلى وقائع وأدلة بشأن ما حدث في دوما في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

ثالثا، إنه يعرب عن عزم المجلس على إنشاء آلية جديدة محايدة وموضوعية ومستقلة لإسناد المسؤولية بناء على اقتراح من الأمين العام، لأنه يجب تحديد مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية ومساءلتهم. ولتحقيق تلك الغاية، نحتاج إلى آلية جديدة.

رابعا، يطلب إلى الأمين العام أن يوفد على الفور بعثة رفيعة المستوى لنزع السلاح إلى سوريا لأننا بحاجة إلى حل لكل القضايا العالقة المتصلة بالأسلحة الكيميائية وتخليص سوريا نهائياً من جميع الأسلحة الكيميائية المحتملة التي قد لا تزال موجودة في البلد. ومن شأن هذه المهمة أن تضيف زخماً سياسياً ودبلوماسياً إلى العمل الفني والمهني الضروري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولذلك، ندعو جميع أعضاء المجلس إلى حشد الإرادة السياسية والاستجابة لنداء الأمين العام من أجل التضامن والمضي قدماً.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف حقا أن المجلس لم يتمكن بعد من توحيد الصف والاتفاق على استجابة حازمة وفي الوقت المناسب. ومع أن استخدام الأسلحة الكيميائية في حد ذاته يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، فإن أي استجابة يجب أن تمتثل للقانون الدولي وتحترم ميثاق الأمم المتحدة. والآن، حان الوقت للتحول على وجه السرعة إلى عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي بما يتفق مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وعلى سوريا والأطراف الضامنة لعملية أستانا أن تمضي قدما دون مزيد من التأخير وأن تفي بالتزاماتها حتى يتسنى تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي يطالب بوقف الأعمال القتالية وتأمين الوصول الإنساني، بالكامل وفورا. هذا هو السبيل الوحيد لوضع حد لمعاناة الشعب السوري وإنهاء الصراع الوحشي المستمر منذ سبع سنوات.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن هناك مجالاً لأن يتحمل المجلس مسؤولياته بموجب الميثاق. ونرى أنه لا يزال هناك سبيل لكي تجتمع كلمة المجلس. وعلينا أن نتأكد من استنفاد كل جهد سلمي وكل خيار دبلوماسي لوقف المزيد من الفظائع التي تقع في سوريا، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتسوية مسألة الأسلحة الكيماوية في سوريا، ووقف العمليات العدائية وإيجاد حل سياسي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، باسم جمهورية غينيا الاستوائية، أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش الذي أوضح لنا الوضع الفوضوي والخطير السائد في الشرق الأوسط حالياً، حيث قدم لنا نظرة عامة مفصلة لكل الصراعات في تلك المنطقة الهشة، من ليبيا إلى الأزمة الكئيبة والمدمرة في سوريا، التي تشير كل الشواهد إلى أنها تتعرض لخطر التدهور الوشيك.

واتساقاً مع بيان الأمين العام، نؤكد مجددا إيماننا الثابت أنه في مواجهة مثل هذه المواقف، يتعين علينا دائما اللجوء إلى الحوار وإنشاء واحترام الآليات التي تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاعات ريثما تستنفد هذه الخيارات. والرد العسكري الأحادي من شأنه أن يفضي إلى نتائج عكسية، وعوضاً عن حل المشكلة، فقد يؤدي إلى مزيد من المعاناة والفوضى أكثر مما هو قائم بالفعل، كما أشار الأمين العام— ومزيد من الاضطراب كما في حالة ليبيا التي نعرفها جيدا في أفريقيا، والتي تؤثر عواقبها على منطقة الساحل بأكملها وجزء من وسط أفريقيا. ونحن نرفض بشكل قاطع استخدام القوة مع الاستثناء الوحيد الذي

تسوغه الظروف المحددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وعلى أن تستخدم كملاذ أخير بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى..

إننا نشعر بالقلق إزاء الخطاب المستخدم. وهو مألوف لنا بشكل خطير، ولا يروق لنا ما قد يقودنا إليه. ونحن نستنهض شعور الحكومات بالمسؤولية، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لاعتقادنا أن لديهم مسؤولية إضافية تتمثل في الدفاع عن أهمية المجلس..

ونود أن نطرح الأسئلة التالية. من سيستفيد من عجز مجلس الأمن عن اتخاذ القرارات؟ هل نسهم في نزع الشرعية عن المجلس؟ هل نعمل بشكل فعال على تآكل أهمية المجلس في الساحة السياسية الدولية؟ إذا كان هذا المجلس عاجزاً عن التصرف، فكم من الوقت سيستغرق الأمر قبل أن يسحب المجتمع الدولي إيمانه وأمله وثقته في المجلس؟

وما من حل عسكري للمسألة السورية. لذلك، يجب أن نواصل البحث عن طرق لحل المشكلة من خلال القنوات الدبلوماسية. يجب أن يتصرف جميع أعضاء المجلس بمسؤولية وأن يوافقوا على إنشاء آلية رصد مستقلة ونزيهة للتأكد مما حدث في دوما وكفالة المساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة..

وقد أعرب الأمين العام عن خيبة أمله إزاء فشل المجلس في إنشاء آلية لتحديد وإسناد المسؤولية بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. ونحن نتفق تماماً مع ما ذهب إليه. وقبل بضعة أيام، تحديداً، أعرب وفدنا عن شعوره بالإحباط حين عجز المجلس عن اعتماد أي من مشاريع القرارات الثلاثة التي طرحت للتصويت (انظر S/PV.8228). ويجب النظر في العرض الذي قدمه الأمين العام ببذل مساعيه الحميدة، وعلينا أن نعطيه هذه الفرصة.

ختاما، نؤكد مجددا موقف غينيا الاستوائية من رفض وإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أياً كان من يستخدمها.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. ونرحب بحضور الأمين العام بيننا. إن تقييماته دقيقة للغاية ومفيدة دائما، ونشكره على العمل المكثف الذي يقوم به لصالح الالتزام بمقاصد ومبادئ هذه المنظمة..

لسبب أو لآخر، فإن بعض أعضاء مجلس الأمن يتجنبون معالجة السبب الرئيسي لعقد هذه الجلسة، وهو أن إحدى الدول الأعضاء قد هددت باستخدام القوة من جانب واحد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. لقد قيل الكثير عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وتود بوليفيا أن توضح إدانتها الكاملة والمطلقة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدام العوامل الكيميائية كأسلحة وتعتبرها أفعالا لا يمكن تبريرها وإجرامية أينما ومتى ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. إن استخدام تلك الأسلحة جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي وتتعارض مع مصالح السلم والأمن الدوليين. ويجب تحديد المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال الرهيبة والإجرامية وإخضاعهم للتحقيق ومقاضاتهم ومعاقبتهم. ونطالب بإجراء تحقيق شفاف ونزيه يجب أن يحدد المسؤولين عن أي عمل لاستخدام الأسلحة الكيميائية..

وغني عن القول إنه لا بد لمجلس الأمن أن يكفل إجراء تحقيق مستقل ونزيه وكامل وحاسم، وقبل كل ذلك، غير مسيس. ونحن نأسف لأن مجلس الأمن قد عجز حتى الآن عن تحقيق ذلك الهدف. مع ذلك، فإننا سندعم أي عمل يرمي إلى تحقيق ذلك الهدف. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس مناقشة مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية، وإن كنت أكرر أن ما جمعنا في الجلسة هذه هو تهديد إحدى الدول الأعضاء باستخدام القوة بصورة غير قانونية.

وعلى مدى السنوات الـ ٧٢ الماضية، قامت البشرية ببناء إطار ليس ماديا أو مؤسسيا فحسب، بل وقانونيا أيضا. وأنشأت البشرية أدوات للقانون الدولي تهدف على وجه التحديد إلى

منع الأقوى من مهاجمة الأضعف مع إفلاته من العقاب، بغية إقامة توازن في العالم ومنع الانتهاكات الجسيمة للسلم والأمن الدوليين.

وقد بنينا نظاما دوليا – ومجلس الأمن دليل واضح على ذلك – يستند إلى القواعد. ومن واجب مجلس الأمن وجميع أجهزة الأمم المتحدة احترام هذه القواعد والدفاع عن تعددية الأطراف. وميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر العمل الانفرادي، يجب التمسك به.

ومن التفاصيل الرئيسية الأخرة التي ينبغي أن نتذكرها هي أن مجلس الأمن لا يمثل الأعضاء الخمسة الدائمين الذين يتألف منهم، ولا أعضاءه ال الجالسين حول هذه الطاولة؛ بل يمثل جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣، الدول وشعوبها على حد سواء. إن مجلس الأمن يجب ألا يُستخدم كبوق للدعاية الحربية أو للتدخل. وينبغي ألا يُستخدم أيضا كبيدق يضحى به على لوحة لعبة الشطرنج – شطرنج الحرب والجغرافيا السياسية والمصالح الضيقة.

لقد استمعنا إلى العديد من القصص من التاريخ عن حظر الأسلحة الكيميائية، وبوليفيا تشارك مشاركة فعالة في ذلك النظام، ولكنني أود أن أتكلم عن قصة ميثاقنا. عندما يكون المرء غير متأكد بشأن كيفية التصرف في بعض الظروف، قرأت أن أفضل سبيل لتسوية هذه الحالة من عدم اليقين هو تذكر مبادئ الثورة الفرنسية، والتأمل في مبادئ الحرية والمساواة والإخاء ومتى ينبغي التمسك بها. فهذه المبادئ تشكل جزءا من نشأة الميثاق. وينبثق الجزء الآخر من الميثاق الأعظم، بطبيعة الحال، الذي قيد، لأول مرة في التاريخ، ممارسة السلطة بغية الدفاع عن الضعفاء على وجه التحديد.

والسابقة الأخرى التي مهدت للميثاق هي مؤتمر يالطا. وقد قرأت أن هذا المؤتمر أنشأ نظام المراقبة والضوابط والموازين، وهو مجلس الأمن بأعضائه الخمسة الدائمين. وبوليفيا لم تحضر المؤتمر. وحسبما أفهم، لم يكن حاضرا سوى تشرشل وروزفلت وستالين. وتمت المصادقة على الوثيقة الختامية للمؤتمر في مؤتمر سان فرانسيسكو بعد ذلك ببضعة أشهر في عام ١٩٤٥. ذلك هو النظام الذي اتفقنا على التمسك به، ولذلك أعتقد أنه لا بد من فهم مبادئ ميثاقنا. إن ميثاقنا ليس كلمات مكتوبة على صدر صفحات، توزع على السياح الذين يزورون مقر الأمم المتحدة، بل هو مجموعة من القواعد التي اتفقنا على الامتثال لها والتمسك بها. والمادة ٢ تنص على ما يلي:

تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقا للمبادئ الآتية:

ونص الفقرة ٤ من المادة ٢ هو كما يلي،

> ”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

وهذا يعني أن أي استخدام للقوة يجب أن يكون بإذن من مجلس الأمن، وفقا للميثاق. وهكذا، فإن أي شكل من أشكال العمل الانفرادي يتعارض مع القانون الدولي ومقاصد الميثاق ومبادئه.

ومن النقاط الأخرى الجديرة بالذكر أننا استمعنا، مع الاحترام الواجب، إلى حديث زملائنا عن الاستخدام الإجرامي للأسلحة الكيميائية، ونحن نتفق معهم تماما في هذا الشأن. غير أنه سيكون من الخطير للغاية لأن نكافح انتهاكا مزعوما للقانون الدولي بانتهاك آخر للقانون الدولي والميثاق. ولهذا السبب، وفي هذه الحالة بالذات، نأمل إجراء تحقيق مستقل ومحايد وشامل وحاسم.

واسمحوا لي أن أقدم توضيحا لزميلتي العزيزة ممثلة المملكة المتحدة. على الرغم من أن بوليفيا صوتت معارضة لمشروع قرار

واحد، فإنها صوتت مؤيدة لمشروعي قرارين آخرين. وقد صوتت معارضة لمشروع القرار الأول لأن هذا المنبر، مع الأسف، يُستغل لدوافع سياسية. فمشاريع القرارات تُقدم لا لشيء سوى من أجل عرضها عرضا مسرحيا أمام الكاميرات التليفزيونية. وتقدم مشاريع القرارات مع العلم بأنها سترفض باستخدام حق النقض، ولا تُبذل قصارى الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء، وإن كان ذلك هو ما نفعله عادة لاعتماد مشاريع القرارات.

ونعتقد أن هذه الجلسة هامه جدا لأننا لا نناقش فحسب هجوما على إحدى الدول الأعضاء، أو التهديد بضربة عسكرية ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وربما يكون أيا منهما صحيحا، بل لأننا نعيش في وقت يتسم باستمرار الهجمات على تعددية الأطراف. ولنتذكر أن الإنجازات التي تحققت في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ قد جرى تقويضها. ولنتذكر أن المكاسب التي تم التوصل إليها بفضل الاتفاق العالمي للهجرة قد تآكلت. ولنتذكر أن هناك سياسة وتفكير واضحين لتخريب تعددية الأطراف. وما يحدث هو أن البعض يستخدم الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان يستخدم إلى أن يصير غير مجد لخدمة مصالحهم، ومن ثم يقومون بانتهاك هذه الحقوق.

ومنطقتي شاهدة على ذلك. فقد تعرضنا لعملية كوندور، كما سميت، خلال السبعينات، التي خطط لها أجهزة استخبارات بعض الدول الأعضاء. فعندما لم تلائمهم الديمقراطية، مولوا الانقلابات. وعندما كانوا غير راضين عن الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان، انتهكوا حقوق الإنسان. وعندما أصبح الحديث عن الديمقراطية غير كاف، صاروا على استعداد لتمويل الانقلابات. واستخدام الممارسات الانفرادية يخلف جروحا نازفة، رغم مرور الوقت.

وقد تكلم بعض أعضاء المجلس عن الحالة في العراق وليبيا، التي أعتقد أنها تنطوي على بعض أسوأ الجرائم التي ارتكبت خلال هذا القرن. فغزو العراق، بما كان له من عواقب وخيمة، خلف أكثر من مليون قتيل. وآثار الضربات ضد ليبيا وسياسات تغير النظام التي فرضت عليها، كما قال باقتدار زميلي ممثل غينيا الاستوائية، ما زال الناس يحسون بها ويقاسونها ويعانون منها في جميع أنحاء منطقة الساحل ووسط أفريقيا. ولكن لا يريد أي أحد الحديث عن الأسباب الجذرية لتلك النزاعات، ولن يتكلم أي أحد عن الإفلات من العقاب على تلك الجرائم الخطيرة. وهذا الأمر يستحق التكرار. فتلك هي أخطر الجرائم التي ارتكبت هذا القرن. ونأمل أن يعطي جميع أعضاء مجلس الأمن، بالنظر إلى الدرجة العالية من المسؤولية الملقاة على عاتقنا —— ١٠ منا ينتخبهم الأعضاء وخمسة يتمتعون بامتياز الحصول على مقعد دائم في المجلس بسلطة حق النقض —— القدوة لبقية الأعضاء بشأن الوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أكرر ما قاله الأمين العام السابق بان كي – مون في حالة مماثلة في عام ٢٠١٣: ''إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين''. وهذا هو ندائي. كل الأمور يجب معالجتها ضمن إطار الميثاق. إن استخدام القوة ليس قانونياً إلا عند ممارسة حق الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أو عندما يوافق مجلس الأمن على هذا الإجراء. وهذا هو سبب عقد الجلسة، وموقف بوليفيا هو أنها تدين إدانة قاطعة أي تهديد بالقوة أو باستخدام القوة من جانب واحد.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، سيدي الرئيس، نتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة في بداية أعمال هذه الجلسة. ونشاطره القلق مما تمر به منطقة الشرق الأوسط من أزمات وتحديات، وهي بالفعل مخاطر على السلم والأمن الدوليين، وستتفاقم دون شك إذا تم تجاهل تنفيذ قرارات مجلس الأمن من قبل الأطراف المعنية.

وتأتي القضية الفلسطينية وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وانتهاكاته المستمرة للقانون الدولي الإنساني

والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كمثال صريح على ذلك. وآخر هذه الانتهاكات هي قمع المظاهرات السلمية في غزة واستخدام القوة المفرطة، والتي أسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين وإصابة المئات أثناء ممارستهم حقهم المشروع في التظاهر السلمي لإحياء مسيرة العودة الكبرى.

تدين الكويت، وبأشد العبارات، هذه الممارسات الإسرائيلية، ونأسف لعدم تمكن المجلس من اتخاذ موقف يرفض فيه أعمال القمع ويدعو سلطة الاحتلال الإسرائيلية للكف عن الاستمرار فيها.

إن سلطة الاحتلال الإسرائيلية يجب ألا تكون استثناء، فالجميع عليهم أن يحترموا ويلتزموا بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يؤدي إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

عقدنا اجتماعات عديدة في الأيام القليلة الماضية، ولم نكن لنجتمع هنا اليوم في حال اتفقنا على آلية جديدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وهذه الخلافات فيما بين الدول الأعضاء في المجلس عمقت من الانقسام، ولا بد لنا من تكثيف الجهود إزاء كيفية الدفع بالعملية السياسية في سورية التي أصبحت تراوح مكانها. فمنذ بداية العام انشغلنا بتصعيد أعمال العنف من قبل كافة الأطراف المتنازعة، وحاولنا تحسين الوضع الإنساني من خلال اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي تركز أساساً على وقف القتال في كافة المناطق السورية لمدة ٣٠ يوماً على الأقل، ولكن هذا القرار وللأسف لم ينفذ، وقد تم انتهاكه في تحد واضح لإرادة المجتمع الدولي.

نحن نشارك الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، قلقه وخيبة أمله الكبيرة إزاء تدهور الأوضاع في سورية، واستمرار الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية، ونؤيد نداءه بضرورة الاتفاق على آلية جديدة لضمان المحاسبة وعدم إفلات مرتكبي الجرائم في سورية من العقاب. كما نجدد دعمنا لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي ستقوم بالتحقق من الادعاءات المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية في دوما بالغوطة الشرقية. ونشدد على ضرورة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم التي تم تأكيدها. وينبغي لنا، كأعضاء في المجلس ومن منطلق مسؤولياتنا، ألا ندخر جهداً وألا نيأس، وأن نواصل محاولاتنا في سبيل التوصل إلى اتفاق يضمن إيجاد آلية مستقلة وحيادية ومهنية لتحديد المسؤولين عن تلك الجرائم ومحاسبتهم.

إن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، من قبل الأطراف المتنازعة في سورية تعزز من قناعتنا بضرورة الامتناع عن استخدام حق النقض في حال وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتعامل مع أي جرائم ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب والمسائل الإنسانية الأخرى كمسائل إجرائية، أي لا يسري عليها حق النقض حتى لا نسمح بتكرار هذه المآسي والمعاناة الكبيرة للمدنيين الأبرياء.

إن موقف دولة الكويت مبدئي وثابت من الأزمة السورية ويتطابق مع موقف جامعة الدول العربية، الداعي للحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال سورية ووقف أعمال العنف والقتال لحقن الدماء والحفاظ على أرواح أبناء الشعب السوري والتوصل لتسوية سلمية تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبما يحقق انتقالاً سياسياً تتوافق عليه جميع مكونات الشعب السوري ويحقق طموحاته المشروعة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة والحضور الشخصي في جلسة اليوم.

فمنذ انتخابه مشرفاً على هذه المنظمة العالمية، نهض بلا كلل، في رأينا، بنهج هام جداً، وهو استخدام الدبلوماسية الوقائية والودية.

وبعد تحذيره الموجه إلى العالم، أكد مجلس الأمن في أول بيان رئاسي لعام ٢٠١٨ على الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام (S/PRST/2018/1)، الذي اعتُمد أثناء رئاسة كازاخستان لمجلس الأمن، بأن معالجة النزاعات يمكن أن تشمل تدابير بناء الثقة من خلال الجمع بين الدول الأعضاء حول أهداف مشتركة. ولهذا النهج أهمية خاصة في الحالات التي تكون فيها العلاقات الدولية متجهة إلى المواجهات والتوترات، التي تزداد وراءها وضوحاً معالم حرب عالمية.

ونحن الآن بصدد لحظة حاسمة يجب أن نُمارس فيها الحذر واليقظة على وجه خاص في اتخاذ القرارات بشأن إجراءاتنا، ولا سيما في الشرق الأوسط. ونعتقد أن الوقت قد حان للاستفادة من جميع الأدوات المتاحة من أجل وضع استراتيجية شاملة للدبلوماسية الوقائية من أجل اجتناب العواقب الخطيرة جداً لأي عمل عسكري يمكن أن تكون لها تداعيات على الأمن والاستقرار العالميين.

وبالنظر إلى التصعيد الأخير في الخطاب المتعلق بسورية والتهديد باستعمال الإجراءات الانفرادية، يشعر وفد كازاخستان ببالغ الجزع إزاء الحالة الناشئة، الأمر الذي يمكن أن يعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين. إننا جميعا نتحمل المسؤولية عن الامتثال للقانون الدولي. ولا يحق لأي بلد أن ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وأن يعمل أو يهدد بالعمل بشكل انفرادي فيما يتعلق بدولة ذات سيادة تحت أي ذريعة إلا إذا قرر ذلك مجلس الأمن. إن مجلس الأمن هيئة جماعية تهدف إلى اتخاذ قرار متوازن فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن الدوليين. ويمكننا أن نتفق أو نختلف، ولكننا مكلفون بالعمل معاً للتوصل إلى قرار علينا أن نتحمّل المسؤولية الجماعية عنه.

وتعتقد كازاخستان أن أنجع الطرق لمنع النزاعات هي استخدام الدبلوماسية والوساطة، وليس الوسائل العسكرية. ونتطلع إلى الجولة المقبلة من المحادثات المقرر عقدها في جنيف وفي عاصمتنا، أستانا، حيث سوف تتناول الأطراف، في جملة أمور، تكثيف الجهود الرامية إلى احترام الاتفاقات الخاصة بكل منها.

وعند التصدي للمنازعات حول مسألة الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في دوما بسورية، الأمر الذي أثار آخر توتر في العلاقات الدولية، نرى أنه من الضروري أن أذكر ما يلي. تدين كازاخستان بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، إذا ثبتت صحته. والإفلات من العقاب أمر غير مقبول. وينبغي لنا أن نتصرف بحزم لوقف أي استخدام لتلك الأسلحة اللاإنسانية، ولكن ينبغي لنا أن نتصرف على أساس الوقائع المثبتة. وفي تلك القضية بالذات، حيث توجد شكوك بشأن الاستخدام الفعلي للمادة السامة، تدعو كازاخستان أعضاء مجلس الأمن إلى التحلي بالصبر، على الأقل حتى يصل فريق الخبراء لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية إلى موقع الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية ويصدر التقارير المتعلقة بنتائج التحقيق، لا سيما بالنظر إلى أننا علمنا بالأمس أن الحكومة السورية قد منحت تأشيرات الدخول للمحققين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعهدت بتيسير الوصول إلى مواقع الهجمة الكيميائية المزعومة. نحتاج أولاً إلى تحديد وفهم الحقائق المؤكدة العلمية والمهنية، وبعدها على المجلس أن يتخذ قراراً بشأن مسار العمل المناسب الذي يمكن اتخاذه.

في هذه المرحلة بالذات، من غير المستصوب القيام بأي أعمال عسكرية، أو التهديد بها بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الأمن، إذ يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي طويل الأمد، وسيكون من الصعب للغاية التغلب عليه ومن شأنه أن يفضي إلى تعقيدات غير مسبوقة وغير متوقعة.

لا تزال كازاخستان ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات مجلس الأمن المعنية تحديدا بالجوانب الإنسانية والسياسية للنزاع السوري. ونعتقد أن من المهم جدا ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي دعوات أو خطابات قد تفضي إلى تدهور الحالة الهشة والمضطربة أصلا. وهذا التوقف للتأمل في العواقب ضروري لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي ظل الظروف السائدة، من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يقوم جميع أعضاء مجلس الأمن بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). فلا يمكن التوصل إلى تسوية للأزمة في سوريا إلاّ من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، استنادا إلى بيان جنيف الصادر في ٣٠ يونيه حزيران ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الفريق الدولي لدعم سوريا.

أخيرا، نؤيد تماما الآراء التي عبر عنها الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل بشأن مخاطر المأزق الحالي الذي نشهده اليوم (انظر SG/SM/18984) ويجب علينا أن نتجنب بأي ثمن تفاقم الموقف وخروجه عن نطاق السيطرة. وينبغي أن يكون هدفنا النهائي إنهاء المعاناة المروعة للشعب السوري، ومساعدته في المضي قدما على طريق السلام والتقدم. ونكرر مرة أخرى: إنه الوقت حرج للغاية وعلينا أن نعمل لاستعادة الوحدة في مجلس الأمن وزيادة فعاليته من خلال إعادة بناء الثقة وتوافق الآراء للحفاظ على السلم والأمن العالميين. فنحن بحاجة إلى التعاون داخل مجلس الأمن لإنشاء آلية إسناد فاعلة، وهي آلية ندعو إليها بإخلاص اليوم في هذه القاعة. فلنعمل على إنشائها ونحول أقوالنا إلى أفعال حقيقية.

إنّ وفد كازاخستان على استعداد للقيام بذلك ويهيب بزملائه أن يبذلوا المزيد من الجهود في هذا الاتجاه.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ونقدر أيّما تقدير الجهود التي يبذلها للتغلب على هذا التحدي الخطير الذي نواجهه لضمان ما ينبغي وما يجب القيام به لتفادي ذلك. ويجب ألا يحدث ذلك بسبب سوء تقدير وانعدام عمق التفكير أو عدم تقدير المسؤولية الجسيمة التي يتحملها مجلس الأمن، خاصة الأعضاء الدائمين.

قال الأمين العام لقد عادت الحرب الباردة بنزعة انتقامية في هذا الوقت، ومضى قائلا يخبرنا بأنها عادت على نحو تتعذر السيطرة عليها. ومن الصعب جدا الاختلاف معه. إن النهج الذي يتبعه شامل ويركز، كما قال، على تعدد النزاعات الخطيرة التي يواجهها الشرق الأوسط. قد يكون نهجه أفضل لكنني أختار التركيز على سوريا لأنها المنطقة الملتهبة حاليا.

من المؤسف أن المجلس، في أعقاب الهجوم الكيميائي الأخير في دوما، لم يتمكن من اتخاذ قرار لإنشاء آلية فنية لإجراء تحقيق مستقل ومحايد لتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وهذه مشكلة لا تزال تلازمنا منذ بعض الوقت. وهذه الحقيقة المحزنة تعكس انعدام الوحدة في المجلس حتى بشأن المسائل التي من الواضح أنها في مصلحتنا المشتركة. إننا نرحب فعلا بإرسال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعثة لتقصي الحقائق إلى سوريا للوقوف على الحقائق المحيطة بآخر استخدام للمواد الكيميائية كأسلحة.

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا بوحشية استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، وندين استخدامها من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف من الظروف. ولا تزال هناك مسألة واحدة وهي إنشاء آلية الدعم. ويأمل المرء القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، لكن، في الوقت نفسه، لا يعني ذلك أنه ينبغي علينا أن نتوقف عن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في سبيل السلام.

إن الاعتبارات الواقعية والحسابات المنطقية البسيطة تملي علينا أن نحدد أولوياتنا على النحو الصحيح. فنحن بحاجة إلى العيش كي نتمكن من مكافحة الشر. وما زلنا نعرب عن

بالغ قلقنا إزاء الديناميكيات الحالية في سوريا وتداعياتها المدمرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. إننا نتفق تماما مع الأمين العام الذي أكد في بيانه الصادر في ١١ نيسان/أبريل أن من الحيوي تجنب تفاقم الموقف وخروجه عن نطاق السيطرة (انظر SG/SM/18984) ولقد شدد اليوم مرة أخرى على هذه الشواغل المشروعة. إن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكنه أن يسمح بحدوث ذلك. ولما كنا بصدد الكلام عن الدبلوماسية الوقائية، فقد أخبرنا الأمين العام، بعد انتخابه في أول خطاب له أمام المجلس، أن الوقاية ليست مجرد أولوية، بل هي الأولوية في حد ذاتها (انظر S/PV/7857).

لقد آن الأوان للأمم المتحدة كي تسعى مخلصة من أجل السلام بالوسائل الدبلوماسية. وإذا كنا ملتزمين التزاما جادا بنقل هذه المنظمة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، فقدحان الوقت للوقوف بحزم والتكلم بصوت واحد والقيام بعمل استباقي وجماعي ينال احترام جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويقتضي ذلك من المجلس أن يكون متحدا من أجل السلم والأمن العالميين. ونحن نعلم أن هذا الأمر صعب، لكننا مقتنعون بأنه ليس لدينا خيار عاقل آخر. وهذا هو الوقت بالتحديد الذي يتعين فيه على المجلس أن يعرب عن رأيه صراحة ويكون مؤثرا. إن مجلس الأمن هو القيّم على ميثاق الأمم المتحدة، تلك المنظمة التي خرجت من رحم الحرب العالمية الثانية المدمرة، ووعدت بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وهذه دعوة واضحة يجب على المجلس أن يلتفت إليها ويتصرف بشأنها. ينبغي ألاّ تتفاقم الحالة وتخرج عن نطاق السيطرة. إنّ الأمين العام على حق وينبغي للمجلس أن يستمع إليه.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات وعلى بيانه الذي ركز بحق على الشرق الأوسط الأوسع. ومع ذلك، سوف أركز في بياني على المسألة الأكثر إلحاحا المعروضة علينا وهي استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. إن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بعبارة: ”نحن شعوب الأمم المتحدة.“ وبينما تمنع روسيا المجلس من اتخاذ إجراءات فعالة بشأن جرائم حليفها، النظام السوري، تعرب شعوب جميع الدول عن سخطها إزاء استمرار أعمال العنف اللامحدودة التي يرتكبها النظام السوري ضد شعبه.

كما قال الأمين العام من فوره، عاش شعب سوريا سلسلة متوالية من الفظائع. ولا يمكن لحكومة مسؤولة أن تتجاهل النداءات العالمية إزاء هذه الأهوال.

ولا يمكن صرف انتباه هذا المجلس عن ضميرنا الجماعي. إذ أن ضميرنا الجماعي هو الذي أنشأ ميثاق الأمم المتحدة.

وضميرنا الجماعي هو الذي أنشأ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مبرر على الإطلاق. واستخدامها يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

إنه انتهاك خطير للقانون الدولي وقد يشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

وتعتقد مملكة هولندا اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتقيد على نحو تام بالمعيار الذي لا يسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية على الإطلاق.

إن المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ليست مسألة اختيارية وليست قابلة للتفاوض.

إن الصور التي ظهرت من الهجوم الذي وقع في نهاية الأسبوع الماضي في دوما مروعة. فقد تعرض السكان المدنيون في سوريا لأعمال وحشية مرة أخرى. وشاهدنا جميعا التقارير عن مقتل العشرات وجرح المئات.

تعتقد مملكة هولندا أن من المرجح أن يكون النظام السوري مسؤولا عن الهجوم.

فالنظام السوري له تاريخ موثق باستعمال هذه الهجمات في أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧، عندما استخدم المواد الكيميائية كسلاح ضد شعبه.

ومن غير المقبول بعد مرور أربع سنوات على انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنه لا يمكن حتى الآن التحقق من إعلاناتها على نحو دقيق وتام.

ما برحت هولندا ولوقت طويل تؤيد مكافحة الإفلات من العقاب عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية.

ومن المؤسف أن جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق هذا الأمر هنا في مجلس الأمن قد باءت بالفشل.

إنه لا يتعين فقط على الدول أن تعز السلام بوصفه من المُثل العليا، بل يجب عليها أن تطبق وسائل تسوية النزاعات بين الدول، وفقا لمبادئ القانون والعدالة.

بيد أن البعض يبدو أكثر اهتماما بإساءة استخدام تلك الوسائل لتسوية النزاعات. لقد شاهدنا في وقت سابق من هذا الأسبوع عندما منع حق النقض الروسي مرة أخرى اتخاذ إجراءات في مجلس الأمن.

إن المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة لإنشاء آلية تحقيق جديدة والذي أسقطه حق النقض لا يزال الحد الأدنى الذي تقبله مملكة هولندا.

إننا لن نقبل أي شيء أقل من إجراء تحقيق مستقل ومحايد بحيث يتم تحديد هوية مرتكبي هذا الهجوم الوحشي وإخضاعهم للمساءلة.

ولا يمكن لحق النقض أن يمحو من ذاكرتنا النتائج المؤلمة الواضحة كل الوضوح والواردة في تقارير آلية التحقيق المشتركة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد وتنظيم داعش.

لذلك لا يمكن أن يمحو صور الضحايا الذين شاهدناهم خلال عطلة نهاية الأسبوع. ومن الحيوي دعم النظام الدولي لعدم الانتشار.

ويجب التمسك بنظام عدم الانتشار. ولذلك فإن المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ليست اختيارية أو قابلة للتفاوض. والصور التي ظهرت من الهجوم الذي وقع في نهاية الأسبوع الماضي في دوما صور مروعة. لقد تعرض السكان المدنيون في سوريا لأعمال وحشية مرة أخرى. ومرة أخرى، تم قتل العشرات من المدنيين الأبرياء وجرح المئات. وتعتقد مملكة هولندا أنه من المرجح جدا أن يكون النظام السوري مسؤولا عن الهجوم. فلديه سجل بتلك الهجمات، إذ استخدم المواد الكيميائية كسلاح ضد شعبه في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧. ومن غير المقبول بعد مرور أربع سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنه لا يمكن التحقق من إعلاناتها على نحو دقيق وتام.

وتؤيد هولندا منذ وقت طويل مكافحة الإفلات من العقاب عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أن جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق المسائلة في المجلس قد باءت بالفشل. وقد تم استخدام حق النقض ضد إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما تم استخدام حق النقض ضد تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. وفي هذا الأسبوع، تم استخدام حق النقض مرة أخرى ضد المساءلة. ويتحمل الاتحاد الروسي، باستخدامه حق النقض، المسؤولية عن الكثير من الجرائم التي يرتكبها النظام السوري. ويظل مشروع القرار لإنشاء آلية جديد الذي استُخدم حق النقض ضده هذا الأسبوع، يمثل الحد الأدنى لما هو مقبول لدى مملكة هولندا. إننا لن نقبل أي شيء أقل من آلية مستقل ونزيه تعزو المسؤولية بحيث يتم تحديد هوية مرتكبي هذا الهجوم الوحشي وإخضاعهم للمساءلة.

ولا يمكن لاستخدام حق النقض أن يمحو من ذاكرتنا الاستنتاجات الواضحة لآلية التحقيق المشتركة فيما يتعلق

باستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد وتنظيم داعش. ولا يمكن لأي استخدام لحق النقض أن يوقف تعاطفنا مع ضحايا الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في نهاية عطلة الأسبوع الماضي. ولا يمكن له أن يُنهي تصميمنا على تحقيق العدالة للضحايا وللشعب السوري ككل.

وفي الختام، فإن مملكة هولندا لا تزال ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لآلية دولية محايدة ومستقلة، ولجنة التحقيق، والشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية وإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، باعتباره أنسب طريق إلى المساءلة والعدالة. وتأتي في صميم سياستنا بشأن سورية رغبة عميقة في تحقيق السلام والعدالة لشعبها. ولا يمكن للإفلات من العقاب أن يسود، بل لن يسود.

وأود أن أنهي بياني بعبارات التقدير الحار للأمين العام لجهوده التي لا تعرف الكلل من أجل تحقيق العدالة والنظام القانوني الدولي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أؤكد له دعمنا الكامل في التوصل إلى تسوية سياسية لجميع النزاعات، وليس النزاع في سورية فحسب.

وبما أننا نناقش الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما الحالة الراهنة في سورية، أود أن أبدأ بملاحظة حزينة جدا. وحتى مع قراراتنا التي اتخذناها بالإجماع، مثل القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، فإننا لا نرى أي تغيير ملموس على أرض الواقع. والقتال أبعد ما يكون عن التوقف والمعاناة الإنسانية الهائلة. وإذ نأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة والخطر المتزايد بوقوع الخسائر في الأرواح البشرية لمجرد نقص الأغذية أو الأدوية، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد السبل الممكنة للتأكد من وصول قوافل المساعدات المنقذة للحياة قوافل إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ومن المؤسف أن هذا لا ينطبق على الغوطة الشرقية فحسب، لكن أيضا على محافظتي إدلب وحلب. وعلينا إيجاد سبيل للتخفيف من معاناة المواطنين السوريين العاديين. لقد عانى السكان المدنيون في سورية من الكثير.

إن الرأي العام الدولي يراقب جلساتنا ويرى عدم توصلنا إلى اتفاق بشأن أهم المبادئ الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويتحمل المجلس مسؤولية هائلة، وسيخضع للمساءلة عن أعماله. ولذلك، فإننا ندعو المجلس إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام وحلفاؤه، تنفذ وقف إطلاق النار،، وتيسر وصول المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبي، وتشارك مشاركة كاملة في المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) الصادر في ٢٠١٢، التذي يمثل أفضل سبيل إلى السلام.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية، فقد كانت قبل قرن من الزمن هي الطريقة العادية لشن الحرب. وقد أحيينا مؤخرا الذكرى السنوية المئوية لأول استخدام للأسلحة الكيميائية، على الجبهتين الغربية والشرقية للحرب العالمية الأولى. لقد تم استهداف الجنود الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين وغيرهم من جنود الحلفاء بالكلور في يبريس، في الوقت حيث كان الجنود الروس يموتون في بوليماو من نفس الأسلحة الشنيعة التي أصبحت الآن جزءا من الأراضي البولندية. والآن، وبعد مرور قرن من الزمن، فإننا تواجه تحديا من هذه الأسلحة المروعة مرة أخرى. إن دولنا تشهد آثار الغاز السام عبر صور المدنيين الذين التمسوا اللجوء في الطوابق السفلية الغوطة وغيرها من المناطق في سورية.

لقد تم حظر الأسلحة الكيميائية عندما دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧. لقد بدأنا صفحة جديدة في تاريخ نزع السلاح وعدم الانتشار. فجميعنا

في هذه القاعة يوافق على أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان يبعث على الأسى وهو أمر غير مقبول. هل يمكننا حقا أن نسمح بانتكاس قصة نجاح اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ؟ هل سيسمح مجلس الأمن بتحطم رؤية عالم خال من الأسلحة الكيميائية؟ ومن المؤسف أن إنشاء آلية مستقلة ومحايدة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية قد تم استخدام حق النقض ضده يوم الثلاثاء (انظر S/PV.8228)، الأمر الذي من شأنه تمكين المسؤولين عن الهجمات الكيميائية إلى الإفلات من العقاب. وتعد المساءلة عن تلك الأفعال أحد متطلبات القانون الدولي وهي أمر محوري لتحقيق السلام المستدام في سورية. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب علينا أن نجد سبيلا للتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية الرد بصورة ملائمة على الهجمات الكيميائية في سورية. ونأمل أن نرى بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منتشرة في دوما في أقرب وقت ممكن. ونؤكد من جديد تقديرنا للمدير العام للمنظمة وموظفيها على التزامهم بأهدافها وعملها الذي غالبا ما يكون في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد كوت ديفوار الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات المستجدة في الحالة الحرجة في العديد من البلدان في الشرق الأوسط، ولا سيما سورية، منذ أن نظر مجلس الأمن في المسألة يومي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8225 و S/PV.8228).

وعلى الرغم من الهدوء النسبي في القتال الدائر في سورية، لا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق في ضوء الادعاءات المتكررة باستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أطراف النزاع. ونتيجة للانقسامات الداخلية في المجلس، وعلى الرغم من نوايانا الحسنة، فإنه قد أخفق في تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي اعتمدناه بالإجماع من أجل إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وفي ضوء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما، لم يتمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق بشأن بيان كان يمكن له على الأقل الإعراب عن تضامننا مع الشعب السوري في هذا الوقت العصيب.

لا يزال وفد كوت ديفوار يساوره القلق جراء المأزق الحالي الحاصل في مجلس الأمن، الذي منعه للأسف، من التوصل إلى اتفاق بشأن آلية لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وفي هذا السياق، نؤكد دعمنا لإجراء بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقا محايدا وشفافا ومستقلا بهدف تسليط الضوء على مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما، في الغوطة الشرقية.

وتكرر كوت ديفوار إدانتها القوية لأي استخدام للأسلحة الكيميائية، من جانب أي طرف، خلال وقت السلم أو أثناء الحرب. ونتوسل مرة أخرى إلى أعضاء المجلس توحيد صفوفهم ووضع خلافاتهم جانبا، والنجاح في إنشاء آلية للمساءلة لضمان أن يخضع أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية للمساءلة.

ولا نزال نشعر بالقلق من التوترات الناجمة عن المأزق السياسي الحالي، ونشجع الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة مع أصحاب المصلحة لاستعادة السلام والهدوء، من أجل منع أي تصعيد آخر للحالة. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعو بلدي جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس من أجل حل هذه المسألة سلميا، وبالتالي صون السلم والأمن الدوليين، الذي يشكل إرثنا المشترك.

وتؤكد كوت ديفوار من جديد اقتناعها وموقفها المبدئي بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة في سورية.

ويلزم البحث عن حل من خلال الحوار وعملية سياسية شاملة للجميع، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يزال بلدي مقتنعا بأن الحوار وحده سيقودنا إلى تسوية عادلة للنزاع في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية، وأن أشكره على استعداده للمساعدة في التوصل إلى حل للمأزق الذي يجد مجلس الأمن فيه نفسه حاليا. ونحن نشجعه على مواصلة بذل كل جهد ممكن في هذا الصدد، تمشيا مع الصلاحيات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن بيرو تعرب عن قلقها العميق إزاء الانقسامات التي نشأت في المجلس، ولا سيما بين أعضائه الدائمين، وإزاء الاستخدام المؤسف لحق النقض، الذي يحد من قدرتنا على صون السلم والأمن الدوليين وعلى حل الصراعات ووضع حد للانتهاكات الإنسانية والأزمات المدرجة على جدول أعمالنا.

ونلاحظ بجزع أن الصراع في سورية لا يزال ينطوي على ارتكاب جرائم فظيعة، مع الإفلات من العقاب، وأنه قد تدهور ليشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي والعالمي، إلى درجة أنه يؤدي إلى توترات خطيرة.

وفيما يتعلق بالتقارير التي تفيد باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما، نعتقد أنه من الضروري، كمسألة ملحة وبروح متجددة من التوافق، استئناف مفاوضات، تؤدي إلى ضمان إمكانية الوصول الكامل، كما هو مطلوب، لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق، الجاري نشرها في سورية لتحديد ما حدث بالضبط؛ وإنشاء آلية مخصصة ومستقلة وموضوعية ومحايدة لإسناد المسؤولية.

وبناء على هذا الفهم، نعتقد أنه من المهم التذكير مرة أخرى بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع السوري وأن أي رد على الأحداث الهمجية التي تحدث في ذلك البلد يجب أن يتماشى مع قواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ونشير أيضا إلى أن المجلس أمر في قراره ٢٤٠١ (٢٠١٨) بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في جميع أنحاء الأراضي السورية، وأكد الحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم في العملية السياسية تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وكما قال الأمين العام نفسه، فإن الخطر المحتمل الذي يمثله الجمود الحالي هو مصدر قلق بالغ. ويجب علينا أن نمنع بأي ثمن خروج الوضع عن السيطرة. ويجب ألا يحدث ذلك بالنظر إلى أن واجبنا هو وضع حد لمعاناة الملايين من الناس وللإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية.

وتعيد بيرو تأكيد التزامها بالوفاء بالمسؤولية النبيلة التي يستتبعها صون السلام والأمن الدوليين. وسيواصل وفد بلدي العمل على إيجاد حل للنزاع وحماية الشعب السوري، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكّر ببيان رئيس مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2017/507، بشأن مدة المداخلات.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، أقدم باسم حكومة بلدي التعازي لحكومة وشعب الجزائر الشقيقة في الحادث المأساوي للطائرة العسكرية، وهو الحادث الذي أودى بحياة ٢٤٧ شخصا كانوا على متن هذه الطائرة. ثانيا، أرحب بمشاركة السيد الأمين العام في هذه الجلسة الهامة، وأشكره على تلك الإحاطة الشاملة الدقيقة التي أظهرت بجلاء أنه كان، مع

آخرين في هذا المجلس، ممن أدركوا عنوان هذه الجلسة فعلا، فتحدث بروحية تناسب التهديد الماثل للسلم والأمن الدوليين بحكم الادعاءات والاتهامات الموجهة لبلدي ولحلفائه.

قال زميلي سفير السويد إن استخدام الأسلحة الكيميائية هو جريمة حرب، وهذا الكلام صحيح وحكومة بلدي موافقة على هذا الكلام، ولكن ألا تعتقد معي زميلي العزيز أن الحرب نفسها هي جريمة وينبغي وقفها ومنعها، ربما هذا يصلح كعنوان لفصل قادم في كتاب ''سبري'' الذي يصدره معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعل ذلك يفتح آفاقا جديدة للدول الأعضاء في فهم معنى أن الحرب جريمة.

قالت زميلتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن الأسلحة الكيميائية السورية التي قتلت المدنيين قد استُخدمت ٥٠ مرة، هكذا قالت، وهذه الخمسون مرة أدت إلى قتل ٢٠٠ مدني. تخيلوا أن الحكومة السورية قد غيرت اتجاه الحرب الكونية الإرهابية التي تُشن على بلدي من خلال التخلص من ٢٠٠ مدني بعد أن استخدمت السلاح الكيميائي ٥٠ مرة، أليس هذا كلام هواة؟ أليس هذا الكلام يصلح لروايات الأطفال من نوع ''سوبرمان'' و ''تان تان''؟ هل هكذا يفكر استراتيجيو البيت الأبيض أن حكومة ما تستخدم السلاح الكيميائي ٥٠ مرة للتخلص من ٢٠٠ مدني؟

هل هذا يعقل أيها السادة؟ ثم كيف فات على زميلتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أن بلدها نفسه قد دمر المخزون السوري من الأسلحة الكيميائية – على متن السفينة MV Cape Ray– في البحر الأبيض المتوسط، هي وسفن الدانمرك والنرويج. وكيف لم يقل لها خبراؤها في الوفد الأمريكي أن السيدة سيغريد كاغ، قالت لكم في هذا المجلس، في شهر يونيه/حزيران ٢٠١٤، أنه لم يعد هناك مخزون من الأسلحة الكيميائية في سورية؟ هل يمكن أن تكون الذاكرة قصيرة إلى هذه الدرجة؟

يخطئ من يعتقد أن الحشود العسكرية الغربية الضخمة في شرق المتوسط تعزى إلى عشق صوفي غربي بحفنة من زُعْر الإرهاب في دوما. وبالمناسبة، هؤلاء الزُعْر تم إخراجهم من الشمال، كما تعرفون، وهم في طريقهم إلى السعودية ومنها إلى اليمن. سيتم إعادة تدويرهم كزُعْر واستخدامهم في جبهات أخرى، من بينها اليمن. كلا، فالحشود العسكرية الضخمة في شرق المتوسط لا تستهدف تلك الحفنة من الإرهابيين الزُعْر، بل تستهدف الدولة السورية وحلفاءها. هذا هو العنوان الذي ينبغي أن نبحث فيه اليوم في هذه الجلسة.

لم يرعب زميلتي السفيرة الأمريكية استخدام بلدها ٢٠ مليون غالون من العامل البرتقالي في فييت نام عام ١٩٦١، الذي أدلى إلى مقتل وجرح ٣ ملايين من الفييتناميين، وما زال حتى الآن يولد كل سنة ٤٠٠ ألف طفل مشوه في فييت نام بسبب العامل البرتقالي الذي استخدم آنذاك. ولم يرعبها قتل قوات بلدها الآلاف من السوريين في الرقة وقتل الآلاف من العراقيين في الفلوجة والموصل، باستخدام الفسفور الأبيض، الذي هو شكل من أشكال الأسلحة الكيميائية. أليس هذا بجريمة حرب يا زميلي سعادة سفير السويد؟

أريد أن أقرأ على مسامعكم ما قاله وزير دفاع بريطانيا الأسبق، هندرسون. أسمع يا صديقي ممثل بريطانيا. وزير دفاع بريطانيا الأسبق، هندرسون يتحدث عن استخدام بلده والولايات المتحدة الأمريكية الفسفور الأبيض في العراق. وقد قال: ''من غير المعقول أن نقوم باحتلال بلد (يعني العراق) بهدف البحث عن أسلحة كيميائية وفي نفس الوقت نستخدم نحن سلاحا كيميائيا ضد هذا البلد''.

يقول جورج أورويل، الذي يحظى بمكانة أدبية وأخلاقية عالية في الغرب: ''في زمن الخداع، يكون قول الحقيقة عملا ثوريا''. إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم هي أن ثلاثا من الدول دائمة العضوية تجر العالم بأسره، من جديد، نحو هاوية

الحرب والعدوان. وتسعى إلى تعطيل عمل هذا المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، وهو المبدأ الأساسي الذي اتفق عليه الآباء المؤسسون عندما اعتمدوا ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥. وهنا، لا بد لي من إنعاش ذاكرة هؤلاء بما جاء في الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق، وقد قرأها زميلي سعادة سفير بوليفيا ولكني سأعيد قراءتها؛

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة"".

إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم، هي أن تاريخ هذه الدول الثلاث مبني على استخدام الأكاذيب والقصص الملفقة لشن الحروب بهدف احتلال الدول والسيطرة على مقدراتها وتغيير أنظمة الحكم فيها بالقوة. إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم، هي أن العالم بأسره، وهذا المجلس بالذات، شهود على غزو واحتلال وتدمير للعراق بكذبة أمريكية حصلت في هذا المجلس منذ ١٤ عاما. وهم شهود على أن فرنسا قد استغلت هذا المجلس لتدمر ليبيا بحجة حماية المدنيين، كما تتذكرون، وتقضي على آفاق مستقبل شعب بأسره، لا لشيء إلا لأن رئيسها آنذاك، ساركوزي، أراد التغطية على فساده المالي، وهي قصة تعرفون ماذا يجري بشأنها اليوم. ومع ذلك، ما زالت بعض الدول تنساق وراء نفس الأكاذيب التي تسوقها نفس هذه الدول، سعيا لشن عدوان على بلدي، سورية.

رحم الله تلك الأيام التي كانت فيها فرنسا، في هذا المجلس، ما زالت تحتفظ بسياستها الديغولية فرفضت عدوان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق – في هذا المجلس. رحم الله تلك الأيام. فاليوم فرنسا لم تعد ديغولية وانضمت إلى مصاف الدول التي تعتدي على دول أخرى.

إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم، هي أن المجتمع الدولي لم ينبر إلى كبح جماح هؤلاء المتهورين، الذين عرضوا العلاقات الدولية مرارا وتكرارا إلى كوارث ومصائب، منذ تأسيس هذه المنظمة الدولية. ونخشى ما نخشى من أنه إذا لم يتداعى هذا المجتمع الدولي لإيقاف العبث، الذي يمارسه هؤلاء المتهورون، فإن ذلك سيؤدي، حكما، إلى وأد هذه المنظمة في ظروف مشابهة لتلك التي أدت إلى وأد سالفتها، عصبة الأمم.

إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم هي أنه بعد أن فشلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وأدواتها في المنطقة – منطقتنا نحن – بتحقيق أهدافها في سورية، من خلال تقديم كل أشكال الدعم للمجموعات الإرهابية المسلحة، نراها اليوم تطلق تغريداتها وتتباهى بلطف وذكاء وحداثة صواريخها وتتحدى الشرعية الدولية، من على منبر هذا المجلس، وترسل أساطيلها وطائراتها لتحقيق ما عجزت عنه أدواتها الإرهابية، على مدى السنوات السبع الماضية.

إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم، هي أن الحكومة السورية قد حررت مئات الآلاف من المدنيين في الغوطة الشرقية من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، التي كانت تتخذهم دروعا بشرية وتحاصرهم على مدى سنوات وتمنع عنهم المساعدات الغذائية والطبية وتتخذ من بيوتهم ومدارسهم ومشافيهم مقار عسكرية لشن الهجمات ٨ ملايين مدني في العاصمة دمشق.

إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم، هي أن البعض من المتهورين يدفع العلاقات الدولية إلى شفير الهاوية، وذلك استنادا إلى شريط فيديو زائف، أعدته مجموعة الخوذ البيضاء الإرهابية، بتعليمات من أجهزة الاستخبارات الغربية.

إن الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم، هي أنه، ومثلما جعل ما يسمى بالتحالف الدولي من طائراته الحربية سلاحا جوية في خدمة داعش لعرقلة عمليات تقدم الجيش العربي السوري

وحلفائه ضد هذا التنظيم الإرهابي، فإنه، أي التحالف الدولي، قد جعل من الخوذ البيضاء الذراع الإعلامي الذي يمارس الفبركة والتزوير لصالح تنظيم القاعدة الإرهابي.

لقد بادرت حكومة بلدي إلى دعوة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإرسال بعثة لتقصي الحقائق بزيارة سورية وموقع الحادث المزعوم في بلدة دوما. وقد قدمت حكومة بلدي كل التسهيلات اللازمة لإتمام الفريق مهامه بشكل شفاف ودقيق، ومن المفترض أن يباشر الفريق عمله خلال ساعات.

إن دعوتنا هذه تأتي من منطلق قوة وثقة وخبرة دبلوماسية، وليس من منطلق ضعف أو خشية تهديد أو وعيد.

إن الجمهورية العربية السورية تدين بأقوى العبارات إقدام حكومات هذه الدول الثلاث على إطلاق تهديداتها باستعمال القوة في انتهاك صارخ لنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحدد مقاصد الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم.

إن فهمنا جميعاً، باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، هو أن مجلس الأمن هو الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، الذي يجب أن يتصدّى لمحاولات فرض شريعة الغاب وقانون القوة. أما إذا كانت بعض الدول الأعضاء ترى في الأمم المتحدة شركة خاصة، أي كما يشيرون إلى ذلك بالإنكليزية بكلمة ''بزنس''، تعمل وفقاً لقوانين السوق والمال ومبدأ العرض والطلب والاتجار بمصائر الشعوب والدول، أو تعتبرها منبراً للاستعراض الرخيص والاستثمار في الكذب والتلفيق، فإن هذه الحقيقة مخيبة فعلاً لآمال وتطلعات شعوب العالم.

وأنا هنا لا أعيد اكتشاف العجلة من جديد، فتاريخ علاقاتنا مع هذه الدول مليء بالآلام والتجارب المريرة ومع سياساتهم العدوانية المعروفة للجميع. والحقيقة الصادمة والأهم التي يجب أن تُقال اليوم هي أن صمت الأغلبية على هذه السياسات العدوانية ليس تواطؤاً مع هذه الدول، ولكنه خشية من غطرستها وابتزازها السياسي وضغطها الاقتصادي، وسجلّ هذه الدول العدواني الذي أثبت أنها لا تتورّع عن فعل أي شيء لمن يقول الحقيقة.

ختاماً، إذا اعتقدت أو فكّرت هذه الدول الثلاث – الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا – أنها قادرة على مهاجمتنا والاعتداء على سيادتنا، فعندئذ لن يكون أمامنا من مفرّ سوى تطبيق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تخولنا بالدفاع المشروع عن النفس. هذا ليس تهديداً كما هم يهددوننا؛ هذا وعد. هذا وعد بأننا لن نسمح لأحد بأن يعتدي على سيادتنا.

لماذا أقول هذا وعد؟ أقول هذا لأن الزعيم الأمريكي جورج واشنطن قال كلاماً مهماً قبل ٢٠٠ سنة أو أكثر، قال: ''هل أدلكم أيها السادة على صوت أقوى من دوي المدافع؟ إنه صوت الحق ينبعث من قلب أمة متحدة تريد أن تعيش حرة''. نحن أيضاً في سورية لدينا شخصيات وقادة وزعماء مثل جورج واشنطن. وهم يقومون بنفس الشيء – حماية وحدة وسيادة بلادي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.